المنشور

العدد ١١ - كانون الثاني/شباط ٢٠٠٨
التجمع اليساري من أجل التغيير



لا لتحالف الجزمة ورأس المال

لطالما شكل الرقم ٧ رمزاً للنصر والفأل الحسن في ثقافة الحضارات القديمة ولدى المنجمين وقارئي الفناجين. وإذا أردنا إتباع أساليب ميشال حايك ورفاقه، أمكننا القول أن السنة "الثامنة" ما بعد الألفين ستكون أكثر كارثية من السنة "السابعة" بعدهما.

إلا إننا، كماركسيين، لدينا منهج مختلف لعملية استشراف المستقبل، ونحن مصرّون، ولأسباب موجبة، على اتباعه رغم أنه يوصلنا إلى نفس النتائج التي ينبؤنا بها "مشروع التنجيم الوطني".

أولى خطوات هذا المنهج تكمن في استعراض احداث الماضي. وفي هذا الصدد، شهد العام ٢٠٠٧ استمراراً لأزمة الحكم، وقد وصل الاحتقان الشعبي، بفعل المراوحة وانسداد الافق الذي شهدتهما الساحة السياسية، إلى ذروته في ٢٥ كانون الثاني من العام المنصرم حيث اندلعت مواجهات لم تخلُ من الرصاص، بين أنصار المعارضة من جهة والميليشيات المستجدة للسلطة من جهة أخرى في محيط الجامعة العربية، أدت إلى مقتل أربعة أشخاص وجرح العشرات منذرة بوصول البلاد إلى مشارف حرب أهلية شاملة بعدما أُفلت كل القناصين، القدماء منهم والجدد، من المحاسبة.

استفادت المعارضة، وعلى هامشها الحزب الشيوعي اللبناني، من جو الرعب المسيطر لتعلن تخلّيها عن جمهورها ومطالبه المُحقّة، بتعليقها التحركات الشعبية، من جهة، ووصول الحراك السياسي إلى درجة التجمّد من جهة أخرى. الجليد الذي طغى على الحراك السياسي لم ينسحب على الملف الأمني، حيث استمرت عمليات التفجير والاغتيال والاشتباك ولم تنته باندلاع أحداث "نهر البارد" وتدمر الجيش اللبناني لمخيّم اللاجئين مخلفاً عدداً كبيراً من القتلى المدنيين وعدد أكبر بكثير من النازحين. وذلك بعد ضمان القرار السياسي الفاشي القاضي بالحسم العسكري من الحكومة والسكوت المدوي من معظم أطراف المعارضة، في أبشع فصول العنصرية اللبنانية تجاه الفلسطينيين.

مرحلة ما بعد البارد، مثل مرحلة ما بعد حرب تموز، لم تشهد أي تطور يُذكر في ملف إعادة الإعمار وعودة النازحين، كما لم تشهد أي تطوّر سياسي باستثناء انتهاء ولاية إميل لحود وفشل السلطة في انتخاب بديل له في ظل الصراع الحاد على مواقع الحكم الخالي من أي طرح يتعدى التمثيل الطائفي. هذا بالإضافة إلى حاجة الولايات المتحدة لحليف لها في لبنان يساندها في حربها المزعومة على الإرهاب.

تُرك قائد الجيش ميشال سليمان مرشحاً وحيداً للرئاسة الاولى، كما تُرك العمّال والفئات الشعبية مرشحين وحيدين لنيل لقب "ضحية مجاعة قادمة" بعدما أدّى ارتفاع الأسعار الجنوني وثبات الاجور والضريبة على القيمة المضافة وازدياد حالات الصرف التعسفي، الى فقدان الفئات الشعبية أكثر من ثلث القدرة الشرائية لمداخيلهم كما أشارت دراسة أجراها الاتحاد العمالي العام والتي كانت الشيء الوحيد الذي "أجراه".

أما الخطوة الثانية في إطار هذا المنهج (الماركسي) فهي تحليل الواقع الذي فرضته الأحداث المُستعرضة أعلاه. تتركنا هذه القرائة السريعة لصفحات سنة ٢٠٠٧ أمام خلاصة جليّة بأن أوضاعنا كعمّال وفئات شعبية ستتدهور على كل الأصعدة في العام الجاري. فأياً تكن نتيجة الصراع القائم بين موالاة ومعارضة، لن نجد في الحكم من ينظر إلى أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية. طرفا الصراع لا يختلفان على السياسات الاقتصادية المحدّدة من قبل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والقاضية بالخصخصة وزيادة الضرائب المباشرة التي لا تطال إلا ذوي الدخل المحدود، ورفع الدعم وإلى ما هنالك من سياسات فتح الاسواق وتعميم الفقر.

طرفا المعادلة لا يختلفان على مشروعية الخصخصة بل على أي من الطرفين سيستولي على القطاعات المُخصخصة. ومع وجود قائد الجيش و"بطل الحرب على الارهاب" ميشال سليمان في موقع الرئاسة الاولى ستُعاد تجربة تحالف الجزمة العسكرية مع رأس المال لقمع أي اعتراض على سياسات الإفقار والتجويع والتطبيع الذي بدأ طيفه يطل علينا من أنابوليس. فذاكرة أحداث الاعتداءات الوحشية في عهد تحالف لحود-الحريري (من الاعتداء على ناشطي حملة الدفاع عن كوزو أوكاموتو ورفاقه في أوائل ذلك العهد إلى مجزرة حيّ السلّم في آخره، مروراً بـ٧ آب وتواريخ أخرى لا تُحصى نسيها مناضلو الحرّية والسيادة) أكبر شاهد على خطورة هكذا توليفة في الحكم.

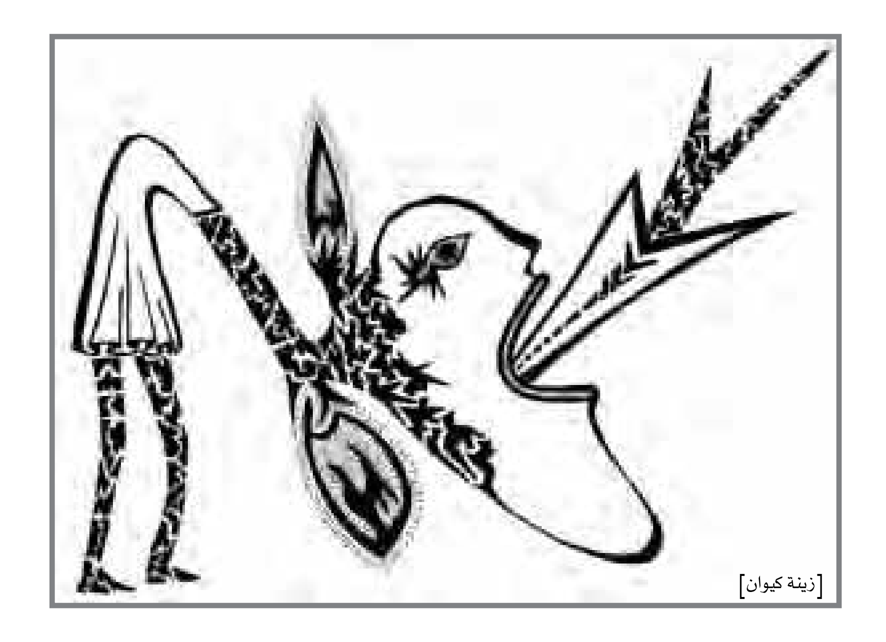
مقابل هذا التحالف، نجد نقابات ضعيفة وغير قادرة، إن لم تكن لا تريد، على تحريك الشارع ضد هكذا سياسات، وأحزاب يسارية تخلّت منذ زمن بعيد عن دورها في قيادة المعارضة وجلست تندب حظها لوجودها في هكذا مجتمع طائفي "مقزز".

خلاصة التوقعات للعام ٢٠٠٨: مزيد من الفقر ومزيد من القمع ومزيد من اللا استقرار الأمني ومزيد من الارتباط بمشروع الشرق الأوسط الكبير.

المرحلة الأخيرة من نهجنا هي بالتحديد ما يدفعنا للتمسّك باتباعه، وهي بالتحديد ما نسيته أو تناسته الأحزاب اليسارية اللبنانية. هذه المرحلة مختصة بطرح البدائل والحلول وبناء حركة مناهضة لتحالف العسكر ورأس المال. إن احتمال بناء هكذا حركة موجود رغم ضعفه. ففي كثير من المناطق اللبنانية، نسمع عن تحركات عفويّة وغير مترابطة تطالب حيناً بالتيار الكهربائي وأحياناً برفع الأجور وخفض سعر المازوت. تشكّل تلك التحركات دليلاً على التململ الشعبي من ما آلت اليه الأوضاع الاقتصادية، مما يدفعنا، كمجموعة تدّعي تمثيل مصالح العمال، إلى إطلاق حملة مناهضة لسياسات الإفقار تسعى لتشكيل إطار يجمع بين كل "المتململين" وهم كثر، والحمد للسنيورة. كما نسعى لتشكيل حالة ضاغطة على الأحزاب اليسارية للسير بمشروع "جبهة يسارية موحّدة في لبنان"، لأهمية هكذا مشروع في عملية طرح بديل للنظام الطائفي الذي يعتبر سبباً رئيسياً لأزماتنا السياسية، ولأهميته في قيادة حركة مناهضة للسياسات الاقتصادية النيوريبيرالية المتوحشة التي تتهدد العمال والفئات الشعبية بلقمة عيشهم وما تبقّى من كرامتهم...

المنشور

العدد ١١ - كانون٢/شباط، ٢٠٠٨


[زينة كيوان]

للتعريف فقط

في قانون العمل اللبناني الصادر في ٢٣ أيلول ١٩٤٦

الأجر

المادة ٤٤:

يجب ان يكون الحد الأدنى من الأجر كافيا ليسد حاجات الأجير الضرورية وحاجات عائلته على ان يؤخذ بعين الاعتبار نوع العمل ويجب أن لا يقل عن الحد الأدنى.

المادة ٤٦:

يعاد النظر في تحديد الأجر الأدنى كلما دعت الظروف الاقتصادية إلى ذلك.

في الواقع اللبناني في ٢٠٠٨

الواقع

- يعيش نحو ٦٠٪ من اللبنانيين تحت الخط الأعلى للفقر
- تحتاج الأسرة في لبنان إلى ٨٠٠ دولار أميركي شهرياً كي تغطّي حاجاتها الأساسية
- تُحَدّد التقديرات غير الرسمية معدل ارتفاع الأسعار، في الآونة الأخيرة، بنحو ٣٠ إلى ٤٠ ٪
- تتوعد الحكومة بزيادة الضريبة على القيمة المضافة ١٨٪
- الحد الأدنى للأجور هو ٢٠٠ دولار أميركي (٣٠٠ ألف ليرة لبنانية) منذ ١٩٩٦

المنشور نشرة داخلية غير دورية تصدر عن التجمع اليساري من اجل التغيير www.tymat.org

يمكنكم ارسال التعليقات والاراء والتقارير على:
- بريد الكتروني: almanshour@tymat.org - تلفون: ٠٣/٦٤٧٦٠٥

الأغاني الوطنية والعماد المعمّد رئيساً

وليد

منذ بداية قصف مخيم نهر البارد، كثُرت الأغاني. أغاني جاهزة وأخرى جاهزة تحت الطلب. فأطلّ وائل كفوري على جمهوره بأغنية واعدة. هذه المرة لم يتجنّد، إنما حلق شعره تكفيرا عن ذنوبه. هذا الفنان ترقّى، وأصبح ملازماً، يتكئ على الطوّافة العسكرية، وتطلّ صُور قصف بيوت المخيم بين أقسام أغنيته المصوّرة، بالطبع يتخللها صُور لجنازات شهداء الجيش وتغيب عنها صور الشهداء الفلسطينيين المدنيين الذين تحدّثت عنهم فقط بعض الجمعيات غير الحكومية وبعض المقالات هنا وهناك وهذا المنشور، ويكمل كفوري نضالاته من خلال الصعود إلى الطوافة مرتدياً النظارات، بمن تذكّر هذه النظارات(!)، محوّما بشكل مفترض فوق المخيم، ويتساقط القصف الثقيل ويضيق الخناق، منهياً "واثق الخطوة يمشي ملكاً".

أما نانسي عجرم فقد تخلت عن "عك القمصان" و"شطف الأرض"، وأرادت أن تتحرّر. والتحرّر في هذا البلد يكون عن طريق القوى الأمنية التي "تسهر" للحفاظ على الحريات. بالمناسبة، على ماذا يسهر الأمن العام عندما يقطّع الأفلام "المضرة بأخلاق المجتمع الحميدة"؟ ولم تكتف بالتحرّر، إنّما تحوّلت إلى سارتر مُلبنن، فربطت بين الوجود والجيش، كما إنها سعدت لأن صوتها، بحسب الأغنية، أصبح أغلى(؟) مذ بدأت تغني له (أي للجيش).

كذلك أضاف عاصي الحلاني رونقاً خاصاً به، إذ استفاق متأخراً للانضمام إلى الجيش، فوجد نفسه فجأة طليع دورته المتخَيلة، فاعتلى الملالة و"هدّد" بيده، وتلقّى اتصالاً من القيادة، ومن خلفه السيوف، بحسب الفيديو الكليب، فأسرع إلى المعركة، لكنه نسيَ هذه المرّة الفرس المؤصل والحسام المسنون. فذهب الحلاني بمهمة لملاحقة "إرهابيين محتملين" فانتصر في معركته وبالطبع، وغرس العلم على التلة.

انتهت المعارك. انتقلت الأغاني إلى الشارع. وامتدّ التهييص من شمال لبنان إلى بيروت مروراً بجونيه. هذه الطريق، يمكن أن تصل بك إلى القدس، إذا كنت من جماعة لحد، وطالب من طالب بالعفو عنك. هذه الطريق بالطبع يمكن أن تمر بالأونيسكو وخاصة إذا كانت المناسبة احتفالاً بالذكرى السنوية لصدور جريدة "الأخبار". إذنً، منتصف أيلول و"صبرا تطرق على الباب"، ويطل غسان الرحباني محيياً الجيش اللبناني في "انتصاره" مُمتنعاً عن تسمية المسؤول عن فتح الإسلام، مكتفيا بـ"فهمكم كفاية". فتلقّى تصفيقاً حاراً. وصعد طلال حيدر على المسرح، منشداً شعره، لكنّه ما إن تلفّظ بكلمة فلسطين، حتى ازدادت "البربسة"، بالرغم من بعض التصفيق الخجول، مستهجنة هذه الكلمة المعكِّرة لزهوِ الانتصار. تلك حالة اليسار، عشية ذكرى انطلاق "جمّول" وصدور "الأخبار". كم بدت فلسطين، في تلك اللحظة، بعيدة.

كلّ ذلك، وجنرال جديد مرشح للرئاسة الأولى الميمونة. إذاً يمكن محو الذكريات، من أحداث الضنية والقصف المفتوح؛ إلى هذه اللحظة لم يُعرف من هو المسؤول ومن هي الضحية وذلك إرضاءً لأنصار العفو العام؛ إلى اعتداءات مختلف أنواع القوى الأمنية في السابع من آب بالقرب من العدلية(!) على مناصري(ات) التيار الوطني الحرّ (هل نسي عون ذلك أم سامح؟). مروراً بقمع الحركة العمالية في أيار ٢٠٠٤ في كل لبنان، وخاصة في حيّ السلم. حيث قُتل خمسة شهداء، اعتبرهم السيد حسن نصر الله، في ذلك الوقت، عملاء لصالح أميركا؛ وسعر البنزين ثبت من وقتها إلى اليوم (حيث عاد الارتفاع بشكل صامت).

كما إن حرب تموز لا تزال حيّة في الذاكرة، ففي بداية الحرب، كان المرء يعرف أن الطائرات الإسرائيلية المعتدية في الأجواء، من خلال أصوات الدفاعات الجوية، ولكن ليس لوقت طويل. بالطبع السلطة لم تستعمل جيشها عملاً بنظرية احتكار القوة، كما يقول أركان ١٤ آذار، وذلك للدفاع عن "حرية وسيادة واستقلال اللفت والعدس بحامض". واللافت تصريح وزير الدفاع الياس المر ورئيس الجمهورية إميل لحود، بأن كل إنزال معادي، سيجابه من قبل الجيش اللبناني. بعد ذلك، غُمر البلد بالعديد من الإنزالات والتقدّم البرّي في الجنوب، وصولاً إلى حفلة الشاي المقدّسة (لم تعرف نتيجة التحقيقات ولم يطالب بها أحد). لم تُطلق أية رصاصة، استشهد الجنود في الثكنات. أصبح العدو معروفاً عند انتشار الضوء، من خلال صوت قنابله المتحضّرة، سماع انهيار الأبنية ورؤية المجازر.

كل ذلك، وجنرال جديد يتحضر لاستلام الرئاسة الأولى الميمونة، استلام يأتي بعد وقوع العديد من الشهداء من الجيش اللبناني، ومن المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين. ظهور وفرار شاكر العبسي الغامضين. وإسرائيل تقرع أبواب السماء يومياً.

وقد انطلقت حملة للبحث عن ملحم بركات، وذلك لحثّه على تأليف سيمفونية النجوم والسيوف والكرسي المقلوب. ■

"لن نختبئ وراء الرغيف، هذه الأمور تعود للنقابات. المعارضة لديها الجرأة في خوض التحركات تحت عناوين سياسية. المشاركة حق وسنواجه بالحق السياسي، ولدينا ملء الثقة بمن يمثلنا في التفاوض." (الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله في خطاب اليوم العاشر من عاشوراء في ٢٠٠٨/١/١٩)

نحو حركة عمّالية ثورية في لبنان

باسم شيت

لن "يختبئوا وراء الرغيف" فهناك أمور أهم يسعون إليها، الرغيف أمر ثانوي أمام الحقائب الوزارية وأمام تركيبة الحكومة الآتية، الرغيف ثانوي أمام الفراغ الرئاسي.

ربما من يستطيع الإجابة على هذه العبارات للسيد حسن نصر الله هو أحد الأعضاء البورجوازيين لمجلس الشعب المصري في العام ١٩٤٢: "لقد وقفنا على هذه المنصة من قَبل وحذّرنا الحكومة من خطر الجوع، ولقد صدق من قال أن الجوع كافر لا يعرف المساومة ولا التهذيب. من يقرأ التاريخ قد يعرف إن الجوع كان السبب في الكثير من الثورات، وإن كان التاريخ يقول لنا إن الشعب الثوري في أحد أكبر مقاطعات أوروبا صرخ يوماً من الصميم "نريد الخبز"، فلقد سمعنا صرخات مماثلة وبنفس النبرة قبل نهاية عيد الأضحى في شوارع القاهرة، صرخات صدرت من أفواه الجياع وهم يهاجمون عربات الخبز من أجل الحصول على الطعام" (جريدة المصري ٦ كانون الثاني ١٩٤٢).

وكما صرّح المتحدث المصري، فالجوع كافر ولن يميّز ما بين كرسي رئاسي أو حقيبة وزارية، ولن يميّز ما بين حق سياسي أو حق في المشاركة. إن المعارضة اللبنانية طالما جاهرت بكونها تمثل الأغلبية الشعبية بمواجهة أغلبية الموالاة الوهمية. ها هي اليوم تسقط أمام مصلحة وهموم الناس، وتختبئ وراء الفراغ (بما للتعبير من دلالة رمزية) والأزمة السياسية. تترفع عن الرغيف، ترسم الجوع بألوان زاهية، تلطّفه وتطرحه كسؤال عرضي، يضحّى به أمام الأسئلة "الأهم"، أسئلة حول الوطن والشراكة مع "الآخر"!

هم أسمى من أن يتكلموا عن الجوع ولقمة العيش، هم أسمى من أن ينظروا بالأمور الحياتية لأغلبية الشعب، هم أسمى من صرخات طفل جائع، وهم أشرف من أن ينظروا في عيني امرأة خسرت جميع أفراد عائلتها من أجل تحرير الوطن واليوم تقف تبيع المحارم الورقية للسيارات حتى تستطيع أن تحصل على ما يطعمها؛ فالسيد من سلالة النبي، وعون أرسله الله لنا، المنقذ، ديغول لبنان! أما نبيه بري، فهو المقاوم المقاول، والأستاذ والشاعر.

يريدون الشراكة مع من ينفّذ السياسة الأميركية في لبنان، مع من تناول الطعام مع كوندوليسا رايس بينما كانت الطائرات الإسرائيلية الأميركية تقصف وتقتل الآلاف، يريدون الشراكة مع من سمّوه الشيطان الأكبر.

من دون خوض في نقاش تفصيلي، فإن كانت المعارضة تقول أن قوى الموالاة هم دمى بأيدي الولايات المتحدة، فلماذا يريدون الشراكة معهم؟ لماذا يريد المقاوم أن يضع يده بيد العميل؟ السبب بسيط، لأنهم لا يريدون أن يواجهوا الشعب عندما يغضب بمفردهم. هم يرون أن على الطبقة الحاكمة أن تتحد في مواجهة الغضب الشعبي، ولا أن تكون منقسمة؛ فالأيام القادمة قد تكون صعبة على الطرفين، فإنهم يوماً بعد يوم يفقدون السيطرة على الشارع، وأحداث الضاحية الجنوبية احتجاجاً على قطع الكهرباء ليست إلا أولى الدلائل على ما يقود إليه الوضع في لبنان؛ أما الموالاة فردّها ينم عن درجة من الغباء الحاد الناتج عن مخ غليظ فقد القدرة على الاستيعاب، أو أنه يراهن على دعم إمبريالي عسكري إذا ما اشتد الوضع سوءاً.

بأية حال إنهم جميعاً يريدون الوحدة الوطنية ويريدون دولة قوية وأمنا قوياً ويريدون المشاركة! أسمع هذا شعارات فأنبهر وتشتد السحب الماطرة فوق رأسي.

إن كان همُّ الطبقة الحاكمة التشاركية، فلماذا لا يشاركوننا في ملياراتهم وموائدهم وسياراتهم؟ لماذا تُفصَل لقمة العيش عن التعايش الوطني ومبادئ المشاركة؟ لماذا تحدد المشاركة في السياسة فقط، ولماذا ينتفي المفهوم عند حدّ لقمة العيش؟ لماذا يفصلون الشارع في معارضة وموالاة، ولا يفصلونه في انقسامه ما بين غني وفقير، ما بين مستغِل ومستغَل؟

ألا يحق لنا أن نعيش؟ أو أن هذا البلد بني لهم فقط؟ ألا يحق لنا بحصة من الحصص المعروضة؟

عندما كان السيد حسن يخطب هذه الكلمات بالجماهير، أيا ترى، هل كان جائعاً؟

يقولون أن الفراغ والأزمة السياسية هما السبب في الواقع الاقتصادي الاجتماعي المتردي، ولكننا لا نرى أحداً منهم فقد عمله أو لم يبقى لديه المال الكافي لإتمام الشهر، أو اضطر إلى التوسل؛ بل نراهم يتربعون في فندق الفينيسيا حيث سعر الإقامة للّيلة واحدة في غرفة متواضعة تصل نحو ٣٢٠ دولاراً، أي ما يعادل ١٦٠٪ من الحد الأدنى للأجور، وفي الأسبوع الواحد، تصبح كلفة الإقامة للشخص الواحد تعادل ما يحصّله عامل واحد في سنة كاملة. ثلث الشعب اللبناني يتقاضى أقل من ٢٠٠ دولار شهرياً، أي إن

٢٠ نائباً ممن يقطنون الفينيسيا، يصرفون أسبوعيا ما يعادل ما تحتاجه ٥٦ عائلة شهرياً من المال لتعيش. هذا إذا افترضنا أنهم لم يستأجروا الجناح الملكي.

أتصرف هذه الأموال من خزينة الدولة أو من أموالهم الخاصة؟

إن واقع الأزمة اليوم ليس في الفراغ السياسي والدستوري بل في قلة من الناس تسيطر على حياة الملايين. هناك قلة رأسمالية تسلب منا حقّنا في الحياة الكريمة. "الفرق واضح"، ويوماً بعد يوم سوف تتحول صرخات الألم إلى ضربات موجعة، ولن يبقى بأيدينا سوى الحجارة. هل سنرميها على بعضنا البعض أم عليهم، على من سلب ونهب وقتل، على من يهدد حياتنا وقُوْتنا؟

السؤال بسيط لكن القرار يبدأ من اليوم، إن كنا مسيحيين أو مسلمين أو من أي طائفة، هناك حقيقة أكيدة وهي أن نعاني جميعاً، جميعنا ناقم على واقع تعدّى حدود التحمّل والصبر، واليوم لا يفرّقنا سوى الزعامات البرجوازية. لا حجة لديها لنكون متفرقين. إن واقعنا واحد وإن اختلفت المنطقة، الطائفة أو اللون أو الجنسية. الفرق الأساسي في البلد هو بيننا وبينهم، هم أصحاب القصور والسيارات الفخمة والأموال الطائلة ونحن أصحاب الجيوب الفارغة.

"الفراغ" يمكن ملؤه بصراعنا من أجل حياة أفضل، يمكن ملؤه بالتظاهرات والتحركات والاضرابات والنضال ضد الفقر والظلم. ويمكن أن نسدّه إلى الأبد بانتصار الطبقة العاملة على النظام وتسخيره لمصلحة الناس والعمال بدل أن يكون في خدمة أصحاب الرساميل والبرجوازيين.

ربما يردد الكثيرون إن هذا الأمر لن ينجح، ويبررون أن الطبقة العاملة ليست قادرة على المواجهة وليست متوحدة، وليست مدركة لقدرتها التغييرية. لكن الطبقة العاملة تحقق وتبني قدرتها ووعيها لنفسها من خلال المواجهة، فتحرر الطبقة العاملة هو نتاج الطبقة العاملة نفسها.

بالإضافة، فإن المشاريع التي عملت على إنتاج تحالف البرجوازية الوطنية والطبقة العاملة جميعها انتهت بضرب الطبقة العاملة وتدميرها وتقسيمها. ألم يحن الوقت لأن تستلم الطبقة العاملة، والتي تضم اليوم حوالي ٧٠٪ من الشعب بينما الطبقة البرجوازية لا تضم سوى ٥٪ من اللبنانيين؟ ومقارنة مع السبعينيات حيث أن الطبقة العاملة حينها كانت تضم حوالي ٦٣٪ من الشعب والطبقة البرجوازية تضم حوالي ٨٪ من اللبنانيين؛ نرى بشكل واضح أن التنافر الطبقي يزداد وأن الرأسمال الوطني أخذ ينحسر أكثر وأكثر في أيدي قلّة من الناس. واليوم، بعد حرب تمّوز وغلاء الأسعار المتصاعد، لا بد لنا أن نستنتج أنه سيكون هناك انحسار في الطبقة الوسطى التي تضمحل شيئاً فشيئاً، مما يزيد في التناقض الطبقي. دعونا لا نكرر الكثير من الإحصائيات التي قد تجدونها في عدد من الصحف وفي الأعداد السابقة وهذا العدد من المنشور.

فالفروقات الطبقية المتزايدة تنذر بظروف مادية ثورية، وليس أمامنا سوى أن نثور أو أن تنتصر الرجعية البرجوازية أو ندخل في العنف الأهلي أو الشغب. التراجع هنا هو هزيمة سوف تبطش بنا من الخلف، فإن تركنا هذه الطبقة البرجوازية تستمر فسوف تقودنا إلى الهاوية.

الوضع في لبنان ليس بعيداً عما يجري في المنطقة ككل. يمكننا أن نرى بوضوح واقع البرجوازيات العربية الأخرى وتناقضها مع واقع شعوب المنطقة. فمن مصر والسعودية إلى الأردن والعراق وإيران، وصولاً إلى لبنان وفلسطين وسوريا، نرى تصرف البرجوازيات الوطنية مماثلاً. كلهم يسعون إلى بناء تحالفات مع الامبريالية أو ينفذون جميع الأوامر الصادرة عن الإمبريالية لإرضائها؛ من محمود عباس الطفل المدلل لدى البيت الأبيض والاتحاد الأوروبي وحسني مبارك الشرطي العنيد للسياسات الأميركية والملك الأردني الذي يكاد أن يكون الناطق الرسمي باسم الإمبريالية. ربما يكون هذا التعداد كاف، ولكنّ، تحت حجة الإنصاف وجب ذكر الجميع؛ الملك السعودي خادم الحرمين الشريفين كما هو خادم آلة القتل الأميركية؛ والسلطة العراقية التي بنيت على أشلاء الأبرياء والمنازل المهدمة.

أما دول الممانعة، فماذا تمانع؟ ممانعة المقاومة وممانعة الحقوق والحريات والعيش الكريم؟ أسد يقتات من جيوب الفقراء ويبني مجده على البطش؟ وفي إيران تجد السلطة الحاكمة هناك إن المقاومة تبدأ بضرب وقمع التظاهرات العمالية والطلابية.

كما نعرف جيداً، كلّهم من أصحاب المال والأملاك، فلا أحد غريب عن مصاريف العائلة المالكة السعودية. تقدر ثروة العائلة تلك بحوالي التريليون دولار، ولا يتعدى عددهم السبعة آلاف، وبينما ٣٠٪ من السعوديين عاطلين عن العمل. أما في مصر، فحدّث بلا حرج؛ ما يزيد عن ٤٣٪ من المصريين تحت خط الفقر، بينما يتمتّع آل مبارك بالقصور. والوضع يتكرر في جميع بلاد المنطقة.

لكن الانتفاضات الشعبية قد بدأت، في مصر والخليج وإيران والأردن ولبنان وسورياً. يوماً بعد يوم، تزداد التحركات والإضرابات العمّالية احتجاجاً على الواقع المرير. لكن هذه الانتفاضة بحاجة إلى دعم وإلى بناء نفسها كحركة تغييرية في المنطقة. وهنا يكمن دور اليسار الثوري في تأجيج هذه الحركة الثورية حتى تفرض نفسها على الساحة السياسية المحلية والإقليمية، هذه الحركة لن تأتي راكضة نحو اليسار بل على اليسار الثوري أن يستحصل على ثقة الطبقة العاملة من خلال الصراع والمواجهة.

لكن الأحزاب الشيوعية في المنطقة كانت ولا تزال تلتزم بهدنتها وتغطيتها على الطبقة البرجوازية؛ فمنذ بعضة أيام مثلاً، يرد أحد الشيوعيين في نقاش حول الوضع الاقتصادي الاجتماعي: "علينا أن ننتظر حتى يصبح لدينا دولة قوية، وتنتفي الطائفية حتى يسعنا حينها التوجه نحو الصراع الطبقي". وتأكيداً على هذا النهج، يلخّص الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني خالد حدادة في ٢٠٠٧/١١/٢٦ الأزمة الراهنة بالتالي: "لقد سبق لحزبنا منذ أكثر من سنة ونصف، أن شخص أزمة البلد الراهنة، وتختصرها أزمة مؤسساته الدستورية الثلاث: رئاسة للجمهورية ممدد لها ومشكوك بشرعية شاغلها من قبل نصف اللبنانيين، حكومة مشكوك بدستوريتها من قبل النصف الآخر، ومجلس نيابي معطل ومطعون بتمثيله قانوناً وممارسة وتوزعاً. واقترحنا في حينه مبادرة إنقاذية، تطرح حلاً متزامناً للأزمات الثلاث، يرتكز على تشكيل حكومة إنقاذ وطني يكون تنفيذ بنود اتفاق الطائف الإصلاحية أساس برنامجها وتوجهه."

في مواجهة الانقسام داخل الطبقة البرجوازية الوطنية (ما بين معارضة وموالاة)، ينظر الحزب الشيوعي اللبناني إلى الحل في توحيد البرجوازية الوطنية. لا أظن أنه يتطلب تحليلاً كبيراً لنعرف على أية ضفة من الصراع الطبقي يضع الحزب نفسه.

لكن دعونا لا نظلم الحزب كثيراً، فهو فعلاً مرّ على الوضع الاقتصادي الاجتماعي وطرح حلاً: "إنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي، بعد إعادة الاعتبار لدوره الذي خطفته الحكومات المتتالية لتسهل تمرير سياساتها الاقتصادية المدمرة للاقتصاد الوطني، والمنتج منه بشكل خاص، وإحلال محله اقتصاد طفيلي غير منتج مرتبط بالنيوليبرالية ومنفذ

لسياسات صندوق النقد والبنك الدوليين مما أوقع لبنان تحت دين يقارب الخمسين مليار دولار ملقى على عاتق الشعب اللبناني، الأمر الذي أدى إلى تدمير القدرة الشرائية للفئات الشعبية وأوقف تطور أجرها رغم تصاعد الغلاء بسرعة جنونية، وعمل على تدمير مستقبل شباب لبنان بإقفاله فرص العمل أمامهم ودفعهم إما إلى الهجرة أو جعلهم فريسة الارتزاق عند هذا الزعيم أو ذاك" (الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني خالد حدادة في ٢٦/١١/٢٠٠٧).

الحل لتنامي التنافر الطبقي في لبنان هو عبر إعادة الاعتبار لدور الدولة في أن تكون الحكم ما بين العمال وأرباب العمل، فالدولة ليست بأداة بورجوازية، بل إنها الطرف المحايد في سيرورة الصراع الطبقي. هذا النهج ليس بجديد على الحزب، بل إنه النهج الستاليني نفسه منذ الأربعينات. إذ طالما هناك تهديد امبريالي، يصبح الواجب الوطني الأول هو الوحدة الوطنية وتتكفئ المصالح الطبقية العمالية إلى الدرجة الثانية.

ربما قد يرى البعض أن نقد الحزب الشيوعي هو سابق لأوانه أو أنه يقع في إطار تفرقة العناصر الأساسية لنشوء حركة تغييرية في لبنان، لكن إنشاء وبناء حركة تغييرية في لبنان يقتضي أولا أن تكون هناك قناعة بقدرتنا على التغيير. لكن الحزب الشيوعي يسقط كلّ مرة أمام امتحان المبادرة والتصعيد في الصراع الطبقي، ويلتفّ وراء المصالح الطبقية ويبدأ بإعطاء النصيحة للطبقة البرجوازية في كيفية إدارة البلاد وطمر التناقضات الطبقية.

لكن ما وصلنا إليه اليوم من تردّ في أوضاعنا المعيشية في ظل حكّام كهؤلاء لا يسمح لنا مجالاً للمهادنة مع الطبقة البرجوازية الحاكمة أو التوسل إليها. فقد كان ردّ السلطة على مطلب زيادة الحد الأدنى للأجور بأنه "مستحيل" وأنه يُبعد الاستثمارات. إنهم مستعدون لجعلنا نعمل كالعبيد، فقط من أجل زيادة الرأسمال الأجنبي، حتى يستطيع استغلالنا لأقصى الدرجات وإنتاج أعلى نسب أرباح.

مَن قال إن الدولة لخدمة الشعب. يسقط هنا القول أمام قوة المثل؛ إن الدولة ليست إلا أداة للطبقة البرجوازية لفرض سيطرتها على الطبقة العاملة، وها هي اليوم قد سلّحتها الامبريالية بأحدث الأسلحة والمعدات كي تتمكن من الدفاع عن نفسها، وتجاهر هذه الطبقة بالضرائب والغلاء غير آبهة بأوضاع الناس.

اليوم الكلمة الأولى تقال في الشارع، لا في إطار المساومة أو التواضع، بل في إطار المواجهة والنضال. إن تحرّك ٢٤ كانون الثاني يجب أن يكون البداية لانطلاقة مسيرة نضال عمّالي جدّي ومباشر ضد السياسات الحكومية وضد هذه البرجوازية التي تتربع على أكتافنا منذ عقود.

إذا تراجعنا اليوم، من الممكن أن يُستعمل "الحل السياسي" كأداة للبطش والقمع، وأن تتوافق المعارضة والموالاة على إسكاتنا جميعاً، أو أن يستعملوننا كأداة لتصفية حساباتهم. إن البرجوازية الوطنية لم ولن تقود أبداً مشروعاً تحررياً أو ذا منفعة شعبية، بل ستستمر بنفس النهج الاقتصادي والسياسي الذي يسعى إلى إضعافنا وإسكاتنا يوماً بعد يوم. فإن كانت المعارضة تناصر جمهورها فعلاً، فكان الأجدى بحزب الله أن يدعم التحركات الاحتجاجية على الكهرباء وكذلك التيار الوطني الحرّ، وأن يؤججا المسألة في الضواحي الأخرى لبيروت. ولكنهم يخافون من أن تفلت من سيطرتهم وأن يجد الشارع قيادة تمثله حقاً بدلاً عنهم.

لكنْ، علينا توفير كامل الدعم والانخراط في التحركات العمالية والعمل من خلالها من أجل تنظيم حركة تسعى إلى التغيير وفرض نفسها على الساحة السياسية، وليس الترجّي والتسوّل لدى البورجوازية. فمن الخطأ التغطية على الانقسام الطبقي، بل يجب إبرازه أكثر فأكثر لتصب دفة الصراع السياسي في مصلحة الناس لا على مصلحتهم. ■

"الشرق الأوسط على مفترق طرق، ١٩٤٦"

مقتطفات من الجزء الثالث: دور الستالينيين

توني كليف

إن موقف الطبقات المستغِلة يمكن أن يلخّص بما يلي: كلهم يديرون وجههم أمام تدنّي مستوى المعيشة لدى الشعوب. بعض الصناعيين يريدون الضغط على بريطانيا من أجل تحصيل بعض الامتيازات، ولكن من دون شك من الواضح أنه حتى بالنسبة للصناعيين العرب، الأمر الأول هو ثابت أمام الثاني.

في مواجهة التباعد ما بين جماهير العمال والفلاحين من جهة والإمبريالية من جهة أخرى، تسعى أغلبية الطبقة البرجوازية إلى تحويل اهتمام الجماهير إلى أمور جانبية. الإقطاعيين والبرجوازية الكومبرادورية والتجار يتماشون مع الامبريالية بشكل تام؛ أما البرجوازية الصناعية فهي سوف تستخدم الجماهير من أجل تحصيل بعض الامتيازات من الامبريالية، وبعد وقت ليس بطويل، ستتواطأ مع الإمبريالية لتحويل صراع التحرر الوطني والاجتماعي إلى مسار جانبي - مسار شوفيني - أو شغب أهلي.

مع تطوّر التناقض الطبقي والقومي في الشرق الأوسط، وتنامي الأزمة الاقتصادية الاجتماعية، لا يمكن أن يؤدي هذا الوضع سوى إلى شيء من اثنين: إما صعود قوّة بروليتارية ثورية تقود الفلاحين نحو صراع من أجل التحرر الوطني، أو الانتصار الدموي للرجعية الإمبريالية وحلفائها من الطبقات العليا. إن لم يصار إلى مواجهة الأزمة بشكل ثوري، فإنها سوف تحلّ بطريقة مضادة للثورية. إما الثورة أو المذابح الأهلية والشغب. التاريخ لن يسمح للبروليتارية الشابة في الشرق الأوسط أي فرصة لتجنب هذا الواقع أو المصير. إذا أرادت الامبريالية أن تستعمل الشغب والتحريض الشوفيني كضربة استباقية ضد الثورة القادمة، على الطبقة العاملة أن تبني على الغضب الشعبي للتخلص من نظام القمع الاجتماعي والقومي. ضد الشوفينية ومن أجل الأممية. الحاجة لحزب ثوري أممي هي مسألة حياة أو موت. من يستطيع أن يلعب هذا الدور؟

للأممية الثانية حزب وحيد في الشرق الأوسط، "ماباي" الحزب الصهيوني الاشتراكي في فلسطين، ولا فرق بينه وبين الأحزاب الصهيونية الأخرى فيما يتعلق بالأمور

الأساسية (التحالف مع الامبريالية، طرد العمال العرب ومنعهم من العمل في الاقتصاد اليهودي، طرد الفلاحين العرب، الخ.). لا يوجد للأممية الثانية أي فرع عربي، إذ إن الظروف في الشرق لا تتوافق وصعود أحزاب إصلاحية والتي تسعى إلى استخدام القفازات في إيجاد الحلول.

للستالينيين أحزاب في الشرق الأوسط في سوريا، لبنان وفلسطين (حزب عربي صاف، وحزب يهودي صاف). في مصر والعراق، لديهم بعض المجموعات الصغيرة ليس لديها أي تأثير فعلي. في الحقيقة إن القيادة الستالينية هي بعيدة من أي طرح حول صراع طبقي ثوري.

"من الواضح إن مشكلة التحرر الوطني هي مشكلة تخص "الوطن" بشكل كليّ، ويمكن إقناع معظم الناس والطبقات بهذا الشعار، في هدف تحقيق الوحدة الوطنية. إن الوحدة الوطنية تصب في مصلحة جميع السكان، لا يهم ما تكون الطائفة أو الدين أو الطبقة التي ينتمون إليها. هي في مصلحة العمال وأرباب العمل؛ في مصلحة الفلاح وملاكي الأراضي؛ هي في مصلحة التجار الصغار وكذلك الكبار." (الحزب الشيوعي في الصراع من اجل الاستقلال والسيادة الوطنية، بيروت في ١٩٤٤).

ويكمل: "إن تقديرنا وفخرنا في الرأسمالي الوطني الذي يناضل بحق من أجل التحرر الوطني ليس أقل شأناً من تقديرنا للعامل الوطني الذي يناضل من أجل التحرر الوطني" (نفس المصدر، ص ٧٥)

ويكمل من دون أي خجل: "من يقرأ برنامجنا الوطني (البرنامج الذي أقر من قبل المجلسين الوطنيين لكل من الحزب الشيوعي اللبناني والسوري (٣١ كانون الأول، ١٩٤٣ – ١ كانون الثاني، ١٩٤٤) سوف يجد أنه ليس هناك أي ذكر للاشتراكية، ليس هناك جملة أو مطلب ذات منحى اشتراكي." والتزاماً بهذا النهج، قرر الحزب الشيوعي التخلص من الراية الحمراء ونشيد الأممية. فعلم الحزب الشيوعي السوري الآن هو العلم الوطني السوري ونشيده هو النشيد الوطني السوري، وكذلك فعل الحزب الشيوعي اللبناني. وليتمكنوا من الجلوس معاً مع "الرأسماليين والإقطاعيين الوطنيين"، تغيّر شكل المخاطبة لديهم من "رفيق" إلى "سيدي". بكداش ليس إلا نسخة مصغّرة عن ستالين. خطاباته اعتبرت دليل إرشادات من قبل الستالينيين في البلاد العربية، والذين يعملون كل ما استطاعوا فعله من أجل أن يثبتوا أن التزامهم القومي ليس أقل من التزام معلمهم.

وعندما أعيد إحياء الحزب العربي، في حزيران ١٩٤٤، تحت قيادة المفتي "الحاج أمين الحسيني"، والذي كان المتحدث باسم النازية عند العرب، قام الستالينيين العرب بتنظيم عصبة التحرر الوطني، وأرسلوا رسالة لقيادة الحزب العربي: "إن عصبة التحرر الوطني تهنّئكم على قراركم بإعادة إحياء الحزب، ونؤمن بأن هذا القرار سيساعدنا جميعاً في توحيد جهودنا من أجل خدمة أمتنا العزيزة."

وتحول هذا الخط ليكون الخط الرسمي للستالينيين في التعامل مع المصالح الطبقية لكل من العمال والفلاحين. ينص البرنامج الوطني للحزب الشيوعي في لبنان وسوريا في فقرته الخاصة بالفلاحين: "يجب أن نعير اهتماماً جدياً لموقف الفلاح وتحرره من الفقر، الأمية والرجعية." ما معنى كلمتي "التحرر" و"الاهتمام" في هذا النص؟ خالد بكداش يجيب على هذا السؤال بشكل واضح في خطابه في الأول من أيار من العام ١٩٤٤:

"نطمئن ملاّكي الأراضي بأننا لن نطالب في البرلمان بمصادرة أملاكهم وأراضيهم، ولكن بالعكس تماماً نريد مساعدتهم بالمطالبة بإنشاء مؤسسات ريّ ضخمة، بتسهيل استيراد السماد والآليات الزراعية الحديثة(!)... كل ما نطالبه في المقابل – هو الشفقة على الفلاح، وان يُنتشل من الفقر والأمية، وان يتم توزيع المعرفة والصحة في أنحاء القرية(!). هذه هي مطالبنا الاقتصادية، أو إذا أمكننا القول، مطالبنا الاجتماعية. هي مطالب ديمقراطية ومتواضعة." (الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان: السياسة الوطنية والبرنامج الوطني، بيروت، ١٩٤٤ ص. ٢٤-٢٥).

بكداش محق في نقطة واحدة فقط: إن المطالبة بالشفقة هو "مطلب" متواضع جداً.

الستالينيين في دول عربية أخرى يتبعون نفس النهج ولا يفكّرون مطلقاً بإعادة توزيع للأملاك الإقطاعية.

وفي الموقف من الصراع الطبقي، الحجة هي نفسها، "نحن متواضعون. أنتم أيضا كونوا متواضعين ومتسامحين"... عوضاً عن المناداة بالصراع وللتنظيم العمالي المستقل، تأتي المناداة بالوعي البورجوازي والمناداة بالدولة البرجوازية.

مثلاً، عندما أضرب عمّال مصانع الصابون في طرابلس، كتبت صوت الشعب (الجريدة اليومية للحزب) في ١٥ تموز ١٩٤٤: "نأمل بأن يوافق أرباب العمل على المطالب المتواضعة للعمال إذ إنهم لا يطالبون بالكثير، ونأمل أيضا أن تتدخل الحكومة ما بين العمال وأرباب العمل وأن تجد حلاً عادلاً."

في آب ١٩٤٤، ذهب عمّال بلدية بيروت إلى الإضراب، وتم قمعهم وضربهم ضرباً مبرحاً من قبل الشرطة، وطُرد العديد منهم من عمله من قبل البلدية. قامت صوت الشعب حينها بالطلب من الحكومة بالتحرك لصالح العمال (٢ و٣ آب ١٩٤٤). على ما يبدو، فإن صوت الشعب لا تعتبر الشرطة أداة من أدوات السلطة.

في ١١ آب ١٩٤٤، صوت الشعب وصفت الأوضاع الكارثية لعمال الحرير. الخاتمة؟ على الحكومة أن ترسل لجنة للتحقيق في أوضاعهم.

وفي تزايد للتحركات العمالية، وتزايد الطلب من هذه التحركات للمساندة والتعاضد من الحزب، كان الحزب دائماً يطالبهم بعدم ضرب "الوحدة الوطنية". في اجتماع للحزب الشيوعي في لبنان، هاجم فرج الله الحلو (أمين عام الحزب) جميع من يضل عن الطريق وكل من يساهم في خلق جو من التشكيك بالحكومة وسياساتها. وكانت صوت الشعب حينها قد غطّت الاجتماع (كانون الثاني ١٩٤٤) بهذا الوصف: "جلس كل من العمّال وأرباب العمل، الفلاحين وملاكي الأراضي جنباً إلى جنب." نحتار حينها إن كان كلام الحلو خفف من شكوك العمال والفلاحين بشأن الحكومة، أو أنه زاد شكوكهم حول القيادة الستالينية التي تقف خلف أرباب العمل وملاكي الأراضي وحكومتهم؟ ■

نضالات عمالية لبنان

إرفعوا الحدّ الأدنى!

عامر نصر

قد تحفّز الأجور الأعلى على استخدام تقنيات ووسائل أحدث تزيد من إنتاجية العمال وتخلق فرص عمل جديدة في قطاعات مختلفة ذات قيمة مضافة أعلى وقدرة تنافسية أقوى

"الحدّ الأدنى للأجور لم يكن يتجاوز ٥٠ دولاراً في العام ١٩٩٢، وهو اليوم لا يقلّ عن ٢٠٠ دولار، أي أنّ مستوى المداخيل في القطاعين العام والخاص تضاعف، وطموحنا أن يكون أكثر." (فؤاد السنيورة، في محاضرة له في الجامعة الأميركية في بيروت)[١].

نسامح فؤاد السنيورة (مع حفظ الألقاب التي صعب حفظها لكثرتها فاستغنينا عنها للجميع) على خلطه بين الأجر الاسمي والأجر الفعلي، أي بعد حسم مستوى ارتفاع الأسعار منه. السنيورة أعلن عن موقفه هذا في ٢٠٠٤، فأين أصبح من طموحه (في هذا المجال بالذّات)؟ ما زال الحدّ الأدنى للأجور على حاله منذ ١٩٩٦، في حين تدهور مستواه الحقيقي مع الارتفاع المتسارع للأسعار. لن ندخل في تفاصيل رقميّة عن التضخّم، فهذه مسألة قاربها المنشور في مقالات أخرى. تكفي الإشارة إلى أنّ مؤشّر أسعار المستهلك الرسمي يفترض أنّ أجرة ونفقات السّكن تشكّل أقلّ من ٢ في المئة (١,٦ للدّقّة) من نفقات الاستهلاك، وهو لا يحتسبها حتّى[٢]. بكلام آخر، في لبنانه يمكنكم تغطية أجرة ونفقات السكن بأقلّ من بدل النقل الحالي!

ولا يتردّد النّاطقون باسم الطّبقة الحاكمة من إعلان مواقفهم بكلّ وقاحة وازدراء للطبقة العاملة. فيجزم سامي حدّاد بحزم: "لن نزيد الحد الأدنى للأجور[٣]."

ويهدّد فارس خشّان بأنّه "مطلب مستحيل تحقيقه[٤]." لا بدّ أنّ الثّقة التي يصرّحون بها نابعة من إيمانهم بأنّ الطّبقة العاملة أصبحت قاصرة وعاجزة منذ انصبّت أدوات الطبقة الحاكمة على التّدمير المنظّم لمنظّمات العمّال والسّيطرة عليها. والمفارقة تكمن في أنّ الهجوم الشرس على النقابات أتى على يد تحالف فاضح لقوى السلطة، ضمّ أغلبيّة كلّ من ما يعرف اليوم بتحالفيّ "٨ آذار" و"١٤ آذار"، في "وحدة وطنيّة" قلّ نظيرها في تاريخ لبنان.

ما لا يدركونه هو أنّ الطبقة العاملة بطبيعة موقعها الإنتاجي هي دائمة الحياة والتجدّد، وهي لم تقل كلمتها بعد. هذا في موازين القوى. أمّا في المبدأ، فإنّ المواقف المعارضة لرفع الحدّ الأدنى للأجور هي مخالفة للقانون. إذ ينص قانون العمل في المادّتين ٤٤ و٤٦ على أنّ الحد الأدنى للأجور يجب أن يكون كافيًا لسدّ حاجات الأجير الضّروريّة وحاجات عائلته، على أن يعاد النظر في تحديده كلّما دعت الظروف الاقتصادية إلى ذلك. أمّا في الحجّة الاقتصادية، فإنّ المواقف الرّافضة لرفع الحدّ الأدنى، هي في الجوهر نابذة لفكرة وجود حدّ أدنى للأجور في المطلق، كما صارح سامي حدّاد الناس: "أنا لا أؤمن بالحد الأدنى فهو شيء رمزي[٣]". وتبقى هذه الحجج مبنيّة على أسس واهية، كما سنبين.

لكن قبلها، نلفت إلى أنّ أرباب العمل، ومنهم الصّناعيّون الّذين شكّلوا أيضاً هدفاً واضحاً للإضعاف المنهج على يد طبقة حاكمة معادية لأي نشاط إنتاجي، بدلاً من أن يستمرّوا في دعم مطلب العمّال المحقّ بأجور أعلى، عادوا وانقلبوا على موقفهم السابق منذ كانون الثاني ٢٠٠٥.[٥] المسألة إذًا ليست طائفية، وقد جاء التأييد (اللفظي على الأقلّ) لرفع الحدّ الأدنى للأجور على لسان البطرك والمفتي والسيّد، وإن كان من منطلق أبوي، ولم تترجم أقوالهم إلى أفعال[٦]. وهي ليست سياسية بمعنى الصراعات داخل الطبقة الحاكمة، كما رأينا. هي مسألة طبقيّة بامتياز.

يبقى أن ننقض الحجج المقدّمة ضدّ رفع الحدّ الأدنى للأجور إلى مستوى يسمح للأجراء تأمين ضرورات الحياة لأنفسهم ولعائلاتهم بكلّ كرامة ومن عرق جبينهم.

"أعتقد أنه لا يوجد الكثير من المواطنين الذين يتقاضون الحد الأدنى للأجور" (سامي حدّاد مجدداً[٣]). وبما أنّ الوزير لم يتعب نفسه بتقديم أي دليل على ذلك، بل اكتفى بالتعبير عن اعتقاده، نحن أيضاً لن نجهد أنفسنا بتقديم الأرقام هنا في حين نؤكّد أن الأرقام الرسميّة تناقضه (ونلتزم تقديم البرهان في مناسبة أخرى)، بل نكتفي بمواجهة "اعتقاد" الوزير بإدراك العمّال النابع من واقع حياتهم اليوميّة على تنوّعه، رجالاً كانوا أم نساء، لبنانيّين كانوا أم غير لبنانيّين.

"لن نستطيع القيام بهذا الإجراء إلا بالاستدانة أو زيادة الضرائب" (سامي حدّاد أيضاً وأيضاً[٣]). أيّ منّا لا يعرف أنّ الاستدانة وزيادة الضرائب هما ركنان لسياسة أساسيات للسياسة الحكومية؟ من المضحك أن يُلوّح بهما في وجه رفع الأجور، إذ هما واقعان في أيّ حال. وعندما تستدين الدولة هناك من يقبض الفوائد: من هم وأيّ ضريبة يدفعون؟ والعمّال لا يخافون الضرائب بل يرحّبون بها، لأنّهم يعرفون أنّ لا دولة قويّة تقدّم الخدمات لمواطنيها من دون أن يكون لها إيرادات. لكنّ ليست جميع الضرائب متساوية، وشرط العمّال أن تكون الضرائب على من يستطيع دفعها. فلترفع حصّة ضريبة الدخل من

الهجوم الشرس على النقابات أتى على يد تحالف فاضح ضمّ أغلبيّة من ما يعرف اليوم بتحالفيّ "٨ آذار" و"١٤ آذار"

نضالات عمالية لبنان

فرضية زيادة البطالة تلقائيًا مع ارتفاع الأجور لا تساندها الوقائع

إيرادات الدولة (ومستواها الحالي فضيحة عالميّة)، ولترفع ضريبة الشركات، وليساهم فعلاً من يجني دون أن ينتج، كأثرياء السندات والعقارات.

على الدولة أن تحصّل مستحقاتها من الفاسدين والمتهرّبين والمخالفين والمتعدّين على أملاكها، وتبطل الوضع الشاذ حيث يُسحق الصغير المحترم القانون بينما يُكرّم المخالف الكبير.

على الرغم من اعتراف جمعية الصناعيين في كانون الثاني ٢٠٠٥ بأن مستوى الحدّ الأدنى للأجور يبقي من يتقاضاه تحت خطّ الفقر (وكم زاد الوضع قساوة في العامين الماضيين!)، رفضت الجمعية رفع الحد الأدنى على أنّه يساهم في زيادة البطالة وزيادة الأسعار وزيادة الإيجارات وخفض القدرة التنافسية للصناعة الوطنية. كما هدّد الصناعيون باتخاذ خطوات عقابية في حق العمّال في حال أقرّ رفع الأجور، الذي بدا حينها وشيكًا قبل أن تتطوّر الأحداث[٥].

يهيمن عالميًّا فكر اقتصادي يقارب سوق العمل كما يقارب سوق البطاطا، إذ يعتبر أنّ خفض السعر (الأجور) يزيد الطلب (الوظائف)، فيربط بين ارتفاع الأجور وزيادة البطالة. يعاد إنتاج هذا الفكر في المدارس والجامعات وعبر المؤسسات الماليّة الدوليّة. لكن الدراسات الكميّة الحديثة أكّدت أن فرضية زيادة البطالة تلقائيًا مع ارتفاع الأجور لا تساندها الوقائع، بل وجدت الدراسات في الإجمال غياب الترابط الواضح بين رفع الأجور وزيادة البطالة، أو حتّى أنّ رفع الأجور قد يخفّض البطالة.

حقيقة الأمر تبقى بديهيّة لأي عاقل، وهي أنّ العامل ليس منتجًا للسلع والخدمات فحسب، بل مستهلكًا لها أيضًا. وإن كان طلب ذوي الأجور الدنيا مرتفعًا على السلع والخدمات التي تعتمد في شكل وافر على العمالة، فإنّ رفع الحدّ الأدنى للأجور قد يزيد من هذا الطلب ويستحدث فرص عمل جديدة في المدى القريب. من ناحية أخرى وفي المدى الأبعد، قد تحفّز الأجور الأعلى على استخدام تقنيات ووسائل أحدث تزيد من إنتاجية العمال وتخلق فرص عمل جديدة في قطاعات مختلفة ذات قيمة مضافة أعلى وقدرة تنافسية أقوى. هذا على مستوى الاقتصاد الكلّي.

أمّا على مستوى الاقتصاد الجزئي، فإنّ وجود بنى احتكارية في أسواق السلع والخدمات أو أسواق العمل قد يحفّز الشركات على الحدّ من الإنتاج والتوظيف من أجل تضخيم الأرباح. في هذه الحال يؤدّي رفع الحد الأدنى للأجور إلى رفع الأجور ورفع مستوى العمالة أيضًا. في ظلّ البنى الاحتكارية السائدة في الاقتصاد اللبناني، لا بدّ من النظر إلى هذا الإمكان بكل جدّيّة[٨].

والأمر لا يقلّ تعقيدًا بالنسبة إلى ارتفاع الأسعار؛ وعلى الرغم من أن الأجور تعتبر تكلفة إضافية على الشركات، فان الدراسات الكمية لم تجد ترابطًا بين رفع الأجور وتضخّم الأسعار. وعزت غياب الترابط إلى عوامل كدور السياسة النقدية وتوزّع ارتفاع الأسعار الناجم عن رفع الأجور في شكل مختلف عبر القطاعات. على أيّ حل، فإن إمكان ارتفاع الناتج المحلي (والإنتاجية كما عرضنا بالنسبة إلى تأثير الأجور على مستوى العمالة) في سرعة أقصى من ارتفاع الأسعار يجعل اتجاه التأثير النهائي لرفع الأجور على النمو الحقيقي للناتج المحلي، وعلى المستوى الحقيقي للأجور (وهو أداة لقياس الرفاه الاقتصادي)، غير قابل للتحديد مسبقًا.

من المستغرب أن تنسب زيادة الإيجارات إلى زيادة الأجور، وكأنّ العمال المحدودي الدخل هم من يقطن أفخم المباني وأعلاها إيجارا. يرتبط مستوى الإيجارات بعناصر عدّة منها تطوّر عدد المقيمين وتوزيعهم والارتفاع العام للأسعار والمضاربة العقارية وتكاليف البناء ونسبة إشغال المباني وتطوّر الأسواق المالية والنقدية وتغيّر الحوافز النسبية بين الشراء والإيجار وسياسات التخطيط المدني (أو غيابها)، ولا نتكلّم حتّى عن الأزمة التي استفحلت منذ عدوان تموز. طبعًا تبقى الدراسات القطاعيّة الدقيقة مصدر تأكيد أو نقض للنظريات المتقابلة. المهمّ أن ندري أنّ فرضيّات الفكر المهيمن مبنيّة على أسس واهية لا تصلح لرسم السياسات بشكل عقلاني وواعي. في الواقع، يجب قلب المعدّلة: إنّ زيادة

الدراسات الكمية لم تجد ترابطًا بين رفع الأجور وتضخّم الأسعار

الإيجارات والأسعار يجب مواجهته برفع الأجور.

إنّ العمّال لا يعارضون تعزيز القدرة التنافسيّة للصناعة الوطنيّة بل يناشدونها، إذ تبقى الوسيلة الأساس لتعزيز أجورهم الحقيقيّة وتحسين أوضاعهم المعيشيّة، طالما لا تأتي عبر التعدّي على حقوقهم. وتشير الدراسات أنّ العوائق الحقيقيّة في وجه الصناعة ليست من الأجور أو الضرائب، بل من التكلفة الباهظة للطاقة والنقل والاتصالات نسبة إلى تدنّي مستوى تقديماتها، بالإضافة إلى التعقيدات الإدارية من بيروقراطية وفساد مستشري ومحدوديّة قدرة القضاء على البتّ بالنزاعات بفاعلية وإنصاف. من هنا إنّ تطبيق الدولة سياسة صناعيّة واضحة المعالم، تنسّقها مع سياستها التجاريّة (عبر سياسة حمائية انتقائية بدلاً من عبادة "التجارة الحرّة") وسياستها الاجتماعية (إذ تحمي العمّال وتحسّن جهوزيّتهم لمواجهة تحدّيات المرحلة) وسياستها الماليّة (تهدف إلى تشجيع الاستثمارات المنتجة الخالقة لفرص العمل) هو أولويّة للتقدّم الاقتصادي في لبنان.

هذا التقدّم لن ترضى به الطبقة الحاكمة لأنّه يتناقض ومصالحها. فلا بدّ من حركة عمّاليّة فاعلة تجعل منه حقيقة. وما النّضال لرفع الحدّ الأدنى للأجور إلاّ الخطوة الأولى لإعادة تنظيم الحركة العمّاليّة واستعادتها القدرة على المبادرة وتحقيق مصالحها، عبر إدراكها من جديد مدى قوّتها إن اتّحدت وشكّلت جبهة واسعة تساندها. فقوّة النقابات هي الضامن الأول لاستحصال العمال على أجور تؤمّن لهم حياة كريمة، إن عبر الضغط على الحكومة أو التفاوض الجماعي مع أرباب العمل، كما للتطبيق الفعلي للقوانين الّتي تحسّن أوضاعهم. ■

١) **جريدة المستقبل، الأربعاء ٢٠٠٤/٤/٧**
٢) **إدارة الإحصاء المركزي، www.cas.gov.lb**
٣) **حاورته رشا أبو زكي، جريدة الأخبار، الاثنين ٢٠٠٧/١٠/١**
٤) **جريدة المستقبل، الجمعة ٢٠٠٦/١٠/٢٧**
٥) **الفونس ديب، جريدة المستقبل، الجمعة ٢٠٠٥/١/٧**
٦) **أنظر مثلاً جريدة المستقبل، السبت ٢٠٠٤/٦/٢٦، والسبت ٢٠٠٦/١/٢، والسبت ٢٠٠٦/١١/٢١.**
٧) **أنظر مثلاً العمل المشترك للخبيرين دايفيد كارد وآلان كروغر الذي أحدث صخبًا في الأوساط الأكاديمية.**
٨) **أنظر دراسة توفيق غاسبار في هذا المجال www.economy.gov.lb**

نضالات عمالية لبنان

تطوُّرَ الحدّ الأدنى للأجور بمعدّل مرة كل ١٠ أشهر بين ١٩٦١ و١٩٩٦ عندما توقّف على ٣٠٠،٠٠٠ ليرة.

الجدول عن: دار المنشورات الحقوقية صادر

السنة	الحد الأدنى (ل.ل.)	نسبة الزيادة المئوية (حسب قيمة الأجر)	الزيادة لا تقل عن (ل.ل.)	لا تزيد عن (ل.ل.)
قانون ١٩٦١/٥/١٧	١٢٥	١٥٪	–	–
قانون ١٩٦٥/٢/١٧	١٤٥	٨٪	١٥	–
قانون ١٩٦٧/٥/١٦	١٦٠	٣,٨٥٪	١٠	٤٠
مرسوم ١٩٦٩	١٦٦	٤٪	١٢	٤٠
مرسوم ١٩٧١	١٨٥	٥٪	١٩	٥٠
مرسوم ١٩٧٢	٢٠٥	٥٪	١٥	٥٠
مرسوم ١٩٧٣	٢٢٥	٥٪	١٥	٥٠
مرسوم ١٩٧٤	٢٧٥	١٠٪	٥٠	١٥٠
مرسوم ١٩٧٥/٣/٤	٣١٠	١٠٪	٥٠	٢٥٠
مرسوم ١٩٧٧	٤١٥	٥٠٠- (٣٥٪) / ٥٠٠+ (١٥٪)	١٢٠	٣٧٥
مرسوم ١٩٧٩	٥٢٥	٧٠٠- (٢٠٪) / ٧٠٠+ (١٠٪)	١٤٥	٤٢٥
مرسوم ١٩٨٠	٦٧٥	١٠٠٠- (٢٩٪) / ١٠٠٠+ (١١٪)	١٥٠	٦٢٥
مرسوم ١٩٨١	٨٠٠	٢٥٠٠- (١٥٪) / ٢٥٠٠+ (٥٪)	١٦٠	٦٥٠
مرسوم ١٩٨٢	٩٥٢	٢٥٠٠- (١٧٪) / ٤٠٠٠+ (٦٪)	١٧٥	٧٥٠
مرسوم ١٩٨٣	١١٠٠	٢٥٠٠- (١٠٪) / ٤٠٠٠+ (٥٪)	١٧٥	٥٠٠
مرسوم ١٩٨٤	١٢٥٠	٣٠٠٠- (١٠٪) / ٣٠٠٠+ (٧٪)	١٦٠	٥٥٠
مرسوم ١٩٨٥	١٤٧٥	٤٠٠٠- (٢٠٪) / ٤٠٠٠+ (١٥٪)	٢٧٥	١٢٠٠
مرسوم ١٩٨٦	٢٢٠٠	٤٠٠٠- (٤٠٪) / ٤٠٠٠+ (٢٥٪)	٧٥٠	٢٩٠٠
مرسوم ١٩٨٦	٣٢٠٠	٦٠٠٠- (٤٠٪) / ٦٠٠٠+ (٣٠٪)	١١٠٠٠	٤٥٠٠
مرسوم ١٩٨٧	٤٣٠٠	٨٠٠٠- (٤٥٪) / ٨٠٠٠+ (٣٥٪)	١٢٠٠	٦٥٠٠
مرسوم ١٩٨٧	٨٥٠٠	١٢٠٠٠- (١٠٠٪) / ١٢٠٠٠+ (٧٥٪)	–	١٨٠٠٠
مرسوم ١٩٨٨	١٥٠٠٠	١٠٠٠٠- (٧٥٪) / ١٠٠٠٠+ (٦٠٪)	٦٥٠٠	٣٠٠٠٠
مرسوم ١٩٨٩	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠- (٥٠٪) / ٦٠٠٠٠+ (٢٥٪)	١٠٠٠٠	٤٥٠٠٠
مرسوم ١٩٩٠	٤٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠- (٧٠٪) / ١٠٠٠٠٠+ (٦٠٪)	٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠
مرسوم ١٩٩١	٧٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠- (٦٠٪) / ١٥٠٠٠٠+ (٥٠٪)	٣٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
مرسوم ١٩٩٢	١١٨٠٠٠	١٥٠٠٠٠- (٦٠٪) / ١٥٠٠٠٠+ (٥٠٪)	٤٥٠٠٠	٢٨٠٠٠٠
مرسوم ١٩٩٤	٢٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠- (٧٠٪) بين ١٥٠٠٠١ و٣٠٠٠٠٠ (٣٥٪) ٣٠٠٠٠١+ (١٥٪)	–	–
مرسوم ١٩٩٥	٢٥٠٠٠٠	٢٠٪	٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
مرسوم ١٩٩٦	٣٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠- (٢٠٪) بين ٢٥٠٠٠١ و٨٠٠٠٠٠ (١٠٪) ٨٠٠٠٠٠+ (٥٪)	–	–

أين الفراغ؟

٢٠٠٧/١٠/١٩: نفذ عشرات العاملين في الأونروا وعائلاتهم في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في منطقة صور اعتصاماً أمام مقر الأونروا في "جل البحر" احتجاجاً على سياسة الظلم التي تمارسها الأونروا بحقهم. كما نفذ القطاع التعليمي والعاملين في الأونروا- صيدا اعتصاماً من أجل تحقيق المطالب نفسها. ورفض سياسة الظلم التي "تمارسها إدارة الوكالة بحق العاملين في المؤسسة".

٢٠٠٧/١١/٢٨: رداً على رفع سعر المحروقات وخصوصاً البنزين نفذت نقابات واتحادات النقل البري إضراباً عاماً. ويأتي هذا التحرك في ظل توقعات بأن يرتفع سعر صفيحة البنزين تدريجياً إلى ثلاثين ألف ليرة.

٢٠٠٧/١٢/٤: نفّذ أصحاب باصات نقل الطلاب اعتصاماً أمام مبنى البلدية الهرمل، وانتقل الاعتصام لاحقاً إلى السرايا الحكومية وجمع عشرات الفانات يؤازرها التلامذة الذين لم يذهبوا إلى مدارسهم، وذلك احتجاجا على غلاء المحروقات من جهة، ورداءة حالة الطرقات في مدينة الهرمل من جهة ثانية.

٢٠٠٧/١٢/١٠: تجمهر عدد من المواطنين في محلة المشرّفية وكنيسة مار مخايل والكفاءات والمريجة في الضاحية الجنوبية لبيروت، وعمدوا إلى قطع بعض الطرق بالإطارات المشتعلة احتجاجاً على الانقطاع المستمر في التيار الكهربائي.

٢٠٠٨/٠١/١١: اعتصم عدد من أصحاب البيوت المتضررة من العدوان الإسرائيلي في بلدة علي النهري أمام مبنى البلدية، مطالبين بتوقيع طلباتهم الموجهة إلى الهيئة العليا للإغاثة من قبل رئيس البلدية "علي المكحل" الذي يرفض التوقيع عليها على مسؤوليته الشخصية.

٢٠٠٨/٠١/١٢: نفّذت نقابة عمال ومزارعي التبغ في عكار اعتصاماً للمطالبة برفع سعر شراء التبغ، ورأت النقابة إن موضوع التبغ في الشمال يدخل «ضمن البازار السياسي»... والنتيجة تَوَقّف تسليم المحصول ٤ أيام متواصلة. وكانت النقابة قد نفّذت قبلها بيومين اعتصاماً أمام مبنى إدارة حصر التبغ والتنباك في منطقة القبة في طرابلس، تحت عنوان رفع تسعيرة التبغ المُتسلّم.

٢٠٠٨/٠١/١٣: تجمع عدد من المواطنين أمام مستشفى عكّا قرب السفارة الكويتية - محطة الرحاب وحي عرزال بعد أن أشعلوا الإطارات وقطعوا الطرقات احتجاجاً على موضوع الأفران والخبز.

٢٠٠٨/٠١/١٥: نزل سكّان منطقة بئر حسن وطريق المطار والرسول الأعظم إلى الشارع، للمطالبة بالمياه والكهرباء التي ما عادت تزور بيوت الضاحية، وللتذكير بالرغيف.

إعداد: **حسين المقداد**

أغنية لرلى...

هي ليست أُغنية بكُل ما للكلمة من معنى، هي فكرة بتُ أردّدها وأسمعُها تتردد على أفواه الكلّ، في كل مكانٍ وفي كل زمان... ولأن محبّتي لرلى كبيرة ولأني أخاف عليها من النصوص الجامدة، ولأنّي ورلى لا نتعاطى السياسة فلن أرسل لها بياناً أو خطاباً أو دقائق مُؤتمر صُحفي وآخر مُضاد، بل سوف أرسل لها أغنية، ولو حزينة، يرويها عليّ كل يوم سائقٌ جديد من سائقي سيارات الأجرة في بيروت الكبرى وأنا في طريقي إلى الجامعة...

يا رلى، لا بد من أن أهنئك نيابة عني وعن كل من باتوا يُدمدمون هذه الأغنية في بلدنا الذي لم نعد نعي لماذا اخترناه، أو إذا كنا نحن من اختاره حباً وطواعية في الأساس... أهنئك على مربط العنزة الذي تستقرين فيه الآن في فرنسا، فلا بد من أنك هناك لا تضطرين إلى أن تأخذي أقصى درجات الحيطة والحذر في كل ما تفعلين وتقولين. لا بد من أنّك هناك حُرّةَ لتقولي ما تشائين، متى شئت، من دون أن تُضطري إلى قياس كلماتك الأكاديمية والفكرية على أساس اعتبارات بعض المستمعين للطائفية والسياسية، فيتحوّل الكتابُ إلى منشور والنقاش إلى جدال، عقيم طبعاً، والفكرة والرأي إلى استهداف. لا بد من أنّك إذا سمعت دويّ انفجار يهزّ وسط "غرونوبل" تهلعين من شدّة الخوف والقلق، لأنّ الانفجارات استثناء، ولأنّ النار مؤذية ولأنّ السيّارات والحافلات مصنوعة لتنقل الناس لا لتقتلهم... ولا بدّ من أن الوسط آنف الذكر سالكٌ للجميع من دون استثناء، وفيه يتلاقى العرض والطلب على البضائع والخدمات وليس على الناس. هنيئاً لك يا رلى إذ سوف تشهدين كيف يحُاكمُ الشعبُ رؤساءه إذا اختلسوا من أمواله بعض آلاف الدولارات، ولن تُضطري إلى رؤيتنا نُكرّم المُجرم والسارق، بالوزارات والمقاعد النيابية والمواكب السيارة السوداء، التي تجوب شوارع العاصمة مُدججة بالسلاح...

في أغنيتي كلام كثير عن ناس لم تعُد تُؤمن بشيء، عن أغنياء يجوبون الشوارع بسياراتهم الباهظة الثمن، يجاورون بها سائق سيارة أجرة تعبت ساقه من الضغط على "البنزين" في سعيه المضني وراء الزبون، من شارع إلى آخر ومن رصيف إلى آخر، علّه يعود إلى منزلة بوجبة عشاء يسد بها جوع أولاده... لم نعد سُعداء يا رلى، لم نعد نحلم، وكيف لنا أن نحلم ونحن نرى إن الأخطاء تتكرّر عن سبق إصرار وتصميم، كيف لنا أن نحلم ونحن ندرك بأنه هناك في مكان ما من يحرص على بقاء الأمور كما هي عليه... أعرف أنكِ تُحبين بيروت، وأنا أحب بيروت، لكني أكيد بأنك يا رُلى لنَ تقبلين بأن نكون أنا وأنت وسائقي سيارات الأجرة، وموظّفي الدولة، والعاطلين عن العمل، وأناس وأناس... شُهداء أحياء في كل يوم، لكي يعيشَ ويستقلَّ ويُحب الحياة أُناس لا يأبهون لا لحياتنا ولا لشهادتنا.

نزيه سنجقدار

مقتطفات من
"لكِ مجدداً
هذا الذي ارتجيته قصيدة"

إنحناؤنا بإحترام حتى التقيؤ
وكنا نخزن طاقاتنا الكامنة
وثوراتنا، وعَبَراتنا
وإرتدادنا وخيانتنا المخانة.
لم نعد حتى قفى الغش.
محكومون ومنويون
مثلما يُفك السروال
وتفرشى الأسنان

هذا النغم البطيء الشجيّ
الذي شرع به منذ حوالي سبع سنين
لم تلتقطه الأسماع.
صيغ برموز يفكها وحيد الساق
بلا مصابيح تنبيه. بلا أرصفة
بلا مطر منهلّ...
إنها كلماتي المجاعية
المزوّات حتى نشوة صمتك.
أكشر محاولاً نزع المساحيق.
لست ابداً من يستمد مكانة من الإنتساب إلى جنكيز خان
أو إلى ملك شمس ما،
إلى رمل مزيت بالبترول،

صرعتني طلقة في فوهة تلامسني
تحت خيامي:
المعتقلات والأسلاك هي من هزمتُ
هي أنا
وحرسي في معتقلي.

كريستيان غازي

ترجمة الياس شاكر
عن مجلّة "الطريق"
صدرت بالفرنسية في "Carnets de paix"
http://www2.xlibris.com/bookstore/bookdisplay.asp?bookid=27601

أحوال الناس

"الضمان" لا يضمن شيئاً

هبة عبّاني

في ظل الظروف المعيشية القاسية التي يتحمل وطأتها فقراء لبنان، تغيب كافة المقومات التي تضمن للمواطن حقّه في حياة ممكنة، كي لا نقول حياة كريمة، لأن هذا الأمر أصبح مستحيلاً في حال استمرت الطبقة الحاكمة بإدارة شؤون البلاد والمواطنين. وليس من المبالغ فيه القول أن الحياة لم تعد ممكنة، فهي في حدها الأدنى تتطلب جملة من الأمور الأساسية لتصبح كذلك.
كيف يمكن لأكثر من ٦٠٪ من الشعب اللبناني الذي يقبع تحت الخط الأعلى للفقر أن يكون قادراً على تأمين لقمة عيشه ولقمة عيش أولاده بعدما شهدت المواد الغذائية ارتفاعا جنونياً للأسعار بلغ أكثر من ٣٧٪ بحسب جمعية حماية المستهلك؟ وكيف لهم أن يتحملوا تكاليف السكن التي أصبحت مشابهة لتكاليف السكن في بلدان يبلغ الحد الأدنى للأجور فيها أكثر من ضعفي الحد الأدنى للأجور في لبنان؟ كيف لهؤلاء أن يتنقلوا من مكان إلى آخر، أقله إلى مكان عملهم بعد أن أصبح سعر صفيحة البنزين حوالي ٢٥٠٠٠ ليرة في نهاية العام ٢٠٠٧، فضلا عن ازدحام السير الخانق الذي تتسبب بجزء كبير منه الإجراءات الأمنية المكثفة لمجموعة لا تزيد عن ٥٠ شخصاً؟
وكيف يمكن لهؤلاء تغطية النفقات المدرسية لأولادهم في ظل غياب شبه تام لدور المدرسة الرسمية وقدراتها فضلاً عن عدم تمكنها من احتواء جزء كبير من التلاميذ، أضف إلى ذلك ارتفاع أسعار الورق والكتب وتبعاتها؟ وكيف يمكن للطلاب المدرسيين والجامعين والعمال أن يتابعوا دروسهم وعملهم وحياتهم في ظل الانقطاع المستمر وغير المبرر للكهرباء؟ كيف لهم أن لا يموتوا من شدة البرد؟ فقد غاب عن بال أصحاب السعادة والفخامة أن التدفئة بحاجة للكهرباء التي لا تزور القرى الباردة إلا قليلا، والمازوت الذي قارب سعره ٣٠ ألف ليرة، والغاز الذي وصل سعر قارورة العشر كيلوغرامات إلى ١٧٥٠٠ ليرة...

وإذا كان أولئك غير قادرين على تغطية تلك النفقات فماذا لو أصابهم المرض، ماذا عن صحتهم، ماذا عن دوائهم وهل ثمة ما يتبقى من الدخل لتغطية تكاليف الطبابة؟

الإجابة عن هذا السؤال بديهية وسهلة. ففي لبنان هناك ما يسمى "صندوق الضمان الاجتماعي" الذي من المفترض به أن يقوم بالرعاية الصحية والاجتماعية لأفراد الشعب وخاصة الفقراء، ولكن هذه الإجابة ليست أكثر من نكتة يتداولها الناس.

تقصير هذا الصندوق وعدم قدرته على تأدية وظيفتيه الاقتصادية والاجتماعية باتت أمراً مسلما به وميؤوساً منه، حيث يبقى تأثير الصندوق محدوداً بالمقارنة مع المرجو منه، على الأقل، ما كتب في النصوص. ويمكن تبيّن محدودية هذا الدور من خلال عدة مؤشرات أبرزها ما يتعلق بحجم مجتمع الضمان الاجتماعي الذي يغطي فقط ٣٠٪ من الشعب اللبناني. علماً بان هذه النسبة غير دقيقة حيث تتحدث الإحصائيات الأخرى عن نسبة أقل. والغريب في الموضوع أن ٢٨ ٪ فقط من هذه النسبة القليلة أصلا هم من ذوي الدخل المحدود أي الذي لا يزيد عن ٥٠٠ ألف ليرة.

أما بالنسبة لعدد المؤسسات فيتبين أن نسبة المؤسسات المسجلة في الضمان، هو في حدود ١٩٪ فقط. وإذا كانت المؤسسات المتوسطة والكبيرة نسبياً)أكثر من عشرة عمال وهي تمثل نحو ٦,٣٪ من المجموع فقط هي مسجلة بنسبة شبه كاملة وإن لم تكن تسجّل كامل مستخدميها، فإن المؤسسات الفردية والصغيرة التي تغطي نحو ٩٣٪ من عدد المؤسسات، هي، في القسم الأكبر منها، إما غير مسجلة تماماً أو مسجّلة بأعداد محدودة جداً من المضمونين.

وفي مجال آخر قريب، يتبيّن مدى ضعف تمثيل الضمان لصورة الأجور. فاستناداً إلى معطيات الصندوق، يتبين أن الأجر الشهري الوسطي المصرح عنه للمضمونين لم يكن يتعدّى في عام ٢٠٠٠ الـ٤٨٠ ألف ليرة. ومن المؤشرات الأخرى التي تدل على عدم تأدية الضمان لدوره، وزن الكتلة المالية التي يحركها الصندوق وتأثير هذه الكتلة على المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية المختلفة منذ احتلال هذه الطبقة الحاكمة لمراكز القرار السياسي بعد اتفاق الطائف.

هذه الطبقة التي نجدها في الموالاة وفي المعارضة، لم ولن تعمل يوماً على تأمين الأمن اقتصادي والصحي للفرد، إذ يبدو أن مفاهيم المعارضة والموالاة أصبحت مقتصرة على بعض الأسماء والحصص الوزارية والقرارات الدولية فقط.

أما أسباب تقصير هذا الصندوق وعدم اضطلاعه بدوره فتعود إلى أخطاء عدة تراكمت منذ سنين طويلة أبرزها الخلل الإداري، وهو من الثغرات الأساسية الضاغطة على الضمان والمعرقلة لاحتمالات نهوضه. ويبدأ الخلل من أعلى الهرم إلى أسفله، من تنازع مجلس الإدارة بثوبه الفضفاض)٢٦ عضواً وتركيبته المتسّرة وعيوب شكلية عديدة، إلى التوزيع الطائفي الإداري. ويمتد الخلل إلى الهيكلية العامة للصندوق، فإذا كانت قائمة على ثلاثة صناديق مستقلة نظريا، ومديريات تتمتع بنوع من هامش الحركة، لكنها عملياً إدارة متداخلة وأحيانا متناقضة، خصوصاً في بعض المديريات والمراكز الرئيسية.

هذا بالإضافة إلى سوء توزيع المستخدمين وتراجع الإنتاجية. وقد أقرت مديرية الإحصاء وتنظيم أساليب العمل في الصندوق بهذا الأمر. كما تشكو الإدارة أيضا إهمال المحفوظات والتوثيق وضياع المستندات وعدم معالجة أمور أخرى.

الفساد

فضلاً عن الخلل الإداري، هناك الهدر المالي. يمتد هذا الفساد ليشمل كافة الملفات بدءاً من الموجودات ووصولاً إلى حساب الديون والمستحقّات. ببساطة ليست هناك أرقام واضحة. فالأوراق الرسمية الصادرة عن أكبر المسؤولين تظهر فوارق وتناقضات كبيرة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، الورقة "الرسمية" التي توافرت للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من الصندوق فيها ١٥ اختلاف يصل إلى نحو ألف مليار ليرة في المبالغ المتراكمة سنة ١٩٩٨ وحدها.

و أكثر ما يلفت النظر في هذا الأمر ملف الموجبات المالية المترتبة لمصلحة الصندوق التي تشمل الديون على الدولة. فالضمان لديه ديون على المؤسسات العامة في حدود ٣٠٠ مليار ليرة، وعلى الدولة بحدود ٨٠٠ مليار ليرة، وعلى القطاع الخاص بحدود ٤٠٠ مليار ليرة. أي يصبح للضمان ديون بحدود ١٥٠٠ مليار ليرة.

الدولة من جهتها ترفض دفع الاشتراكات المستوجبة عليها للفروع الثلاثة عن أجَرائها بصفتها صاحب عمل، كما ترفض أيضاً تسديد مبالغ التسوية عن أجرائها الذين قبضوا من الصندوق تعويضات نهاية خدمتهم. هذا وقد أوقفت دفع مساهمتها في تقديمات فرع ضمان المرض والأمومة التي حدّدها القانون بنسبة ٢٥٪، وامتنعت عن دفع مساهمتها من الاشتراكات المستوجبة عن مضموني الفئات الخاصة (السائقون العموميون، المخاتير، وغيرهم)، وأجبرت الصندوق على دفع تقديمات الفروع الثلاثة لأجَراء الدولة. هذا بالإضافة إلى طرح الحكومة لمشروع قانون يقضي بإعفاء أصحاب العمل والدولة من المستوجبات المتراكمة عن الاشتراكات، مما يحرم الصندوق من ديون متراكمة لصالحه.

بالإضافة إلى كل ما تقدم نجد تخلفا في التشريع وطرق التقديمات في الفروع الثلاثة.

مَن يستفيد؟

التغطية المتواضعة لصندوق الضمان الاجتماعي من حيث نسبة المستفيدين لا تعني على الإطلاق أن المستفيدين من هذا الصندوق هم بحالة مثلى. فالمدة الزمنية التي يحتاجها الصندوق لتسديد فواتير الأدوية لا تقل عن ستة أشهر، هذا إذا ما حالف المواطن الحظ وتطابقت وصفة الطبيب مع الأدوية التي يعترف الصندوق بتغطيتها، وإذا ما استطاع أن يستنتج بمعجزة ما، ماهية الأوراق والمستندات الواجب إرفاقها للحصول على قيمتها، لا بل ٧٠٪ من قيمتها، فضلاً عن ساعات الانتظار التي من الممكن أن تكون غير مجدية في نهاية المطاف إما لعدم "ثبوت الأدلة"، أو لعدم توفرها، أو لعدم قدرة الصندوق على دفعها. مشاكل المضمونين لا تنتهي هنا، فالمستشفيات ترفض استقبال المرضى المسجلين في الصندوق بسبب عجزه الدائم وعدم تمكنه من تسديد فواتيرها.

من خلال كل ما تقدم، تطرح كمجموعة من الأسئلة نفسها بشكل تلقائي أبرزها يتعلق بقدرة الطبقة الحاكمة على القيام بدور ما يضمن للناس حقهم في الأمان الاقتصادي والصحي ويكفل لهم الحياة الممكنة، وهل تملك المعارضة الحالية أي بدائل لحل الأزمات الاقتصادية.

وإن كانت قادرة، فلماذا لم تفعل ذلك بعد مرور ١٨ عاماً على انتهاء الحرب الأهلية، وهل هناك من يحتاج لـ١٨ عاماً أخرى للإجابة عن تلك الأسئلة، التي أصبحت واضحة وجلية؟ فجميع الأرباح والضرائب وأموال الضمان والمؤسسات الاجتماعية يعود ريعها إلى "الأيتام" و"الأرامل" القابعين في المجالس النيابة والتمثيلية، بعدما خطفت الاغتيالات التي يجب على الشعب تسديد فاتورتها، المورد الوحيد لمدخولهم، حيث باتت حياتهم ولقمة عيشهم مهددة .

و في هذه الحال، إن لم يكن مردود الإنتاج الذي يقوم على عاتق العمال والفقراء يعود إليهم، فلماذا لا نوقف الإنتاج، ما الفرق إذن، ولماذا نقبل بالنزول إلى الشارع دفاعاً عن ذلك الزعيم أم ذاك ولا نجد في التهديد للقمة عيشنا وصحتنا سببا كافيا للتحرك؟ ■

مراجع:

M. VOIRIN. LOrganisation administrative de la sécurité sociale. un enjeu social et politique، مكتب العمل الدولي، جنيف، ١٩٩١

الأوضاع المعيشية للأسر عام ٧٩٩١، إدارة الإحصاء المركزي، شباط ٨٩٩١

غسان شلوق وبشارة حنا، "تقديرات تطور سوق العمل"، الاتحاد العمالي العام ١٠٠٢

شربل نحاس، "حماية موجودات الضمان الاجتماعي"، جريدة السفير٨/١/١٠٠٢

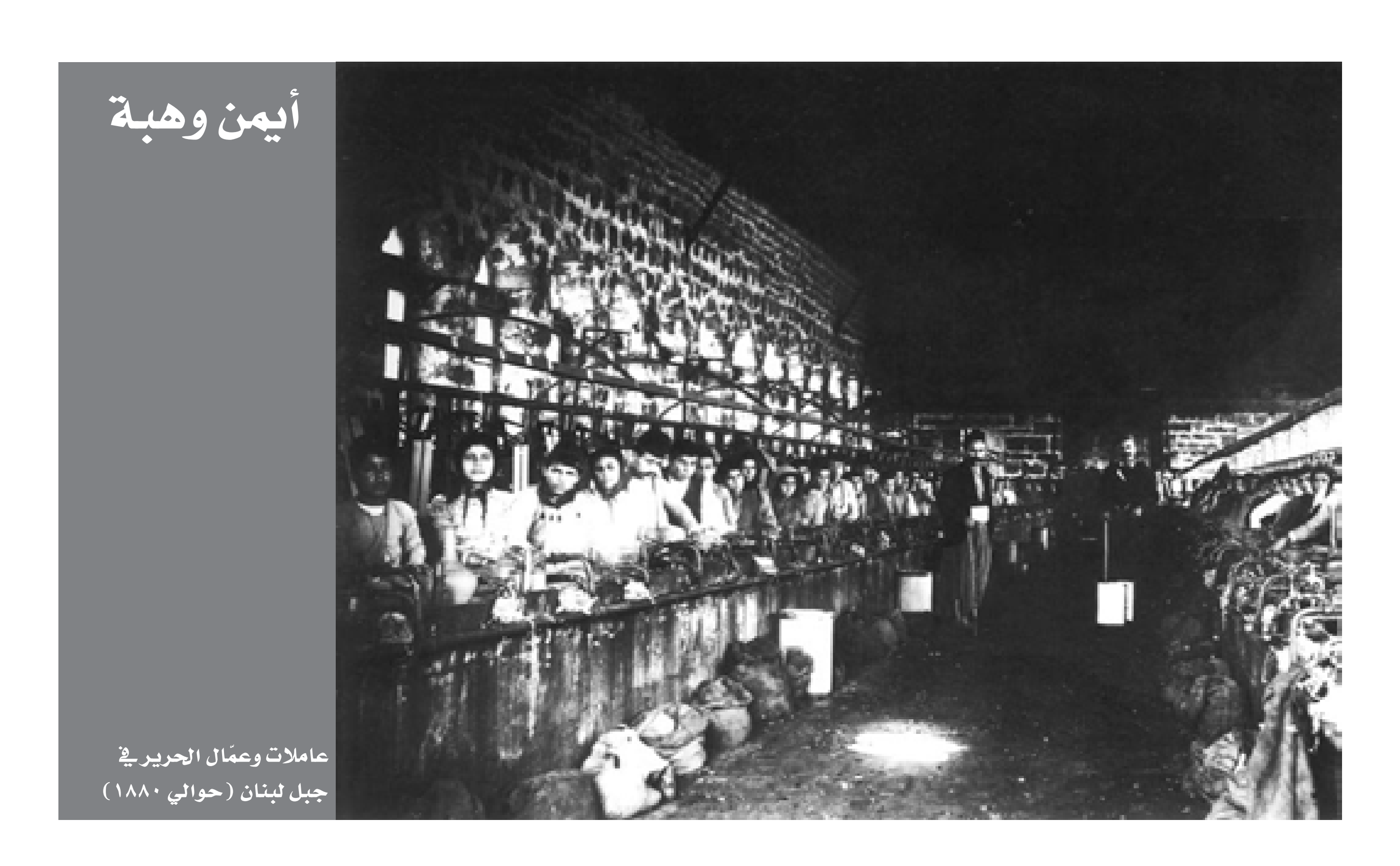
"الإحصاء الشامل للمؤسسات والمباني"، إدارة الإحصاء المركزي، ٧٩٩١

متابعة بحثية لدى مديريات مختلفة في الصندوق تمت في آذار/نيسان ٢٠٠٢

بنات الفلاّحين،
عاملات المصانع

منذ ما يقارب المئة عام، قلبت حركة عمالية نشأت بين عاملات المصانع المجتمع اللبناني رأساً على عقب. أصبحت "العامية" (بنت المصنع) كلمة تعني الاستقلال والكفاحية والنضال من أجل التغيير.

أيمن وهبة



عاملات وعمّال الحرير في جبل لبنان (حوالي ١٨٨٠)

تعود جذور هذه الحركة إلى صعود صناعة الحرير وتطور الرأسمالية وقد كانت زراعة دود القز تشكّل جزءاً مهماً من حياة الفلاحين في المنطقة (جبل لبنان وأرياف سورية)، سيما أن تواجد العديد من المشاغل المختصة بصناعة الحرير مكّن فلاحين عدّة من احتراف استخراج خيوط الحرير من الشرانق وجمعها بغية إنتاج الحرير الخام.

وقد دفعت الطفرة الاقتصادية التي شهدها العالم بين عامي ١٨٥٠ و١٨٩٠ بتجّار الحرير في ليون ومارسيليا الفرنسيتين إلى البحث عن مصادر جديدة للحرير الخام، وقد وجدوا في لبنان، الذي كان مقاطعة ضمن السلطنة العثمانية في حينه، المكان الأمثل. و كانت صناعة الحرير عاملاً رئيسياً في إدخال المنطقة في فلك الرأسمالية الفرنسية.

بنات الفلاّحين، عاملات المصانع

العصر الحريري الأول

شكّلت صادرات الحرير بين عامي ١٨٣٦ و١٨٥٧ ما يعادل ٢٢٪ من مجمل صادرات مرفأ بيروت، ومع حلول العام ١٨٧٣ سجّلت هذه النسبة ارتفاعاً مهولاً ناهز ٨٢,٥٪. أسعار الحرير العالمية شهدت أيضاً ارتفاعاً كبيراً، ففي حين كان سعر الأوقة (١,٢٢٨ كغ) من الحرير الخام في أربعينات القرن التاسع عشر يقارب ١٢ قرشاً، وصل سعر الكمية نفسها في سبعينيات هذا القرن إلى ٤٥ قرشاً بحسب الباحث أكرم فؤاد خاطر.

على أثر تطور هذه التجارة المربحة، شهدت بيروت تشكّل طبقة جديدة قوامها مقرضي الأموال وتجار الحرير. تغييرات طفيفة أيضاً طالت القرى اللبنانية حيث أصبح بإمكان العائلات الفلاحية تأمين بعض الاستقلال المالي عن الإقطاعيين من خلال تربية الشرانق ونقل المحصول على ظهور الدواب إلى مراكز التصنيع أو إلى المرفأ مباشرة.

مع بداية التصنيع في لبنان، وجد رأس المال الفرنسي يداً عاملة رخيصة تلبّي حاجته لجني مزيد من العائدات على استثماراته. ففي العام ١٨٥١ كانت المرأة اللبنانية العاملة في مجال غزل الحرير تتقاضى قرشاً واحداً مقابل يوم العمل المؤلف من ١٢ إلى ١٥ ساعة، بينما كانت العاملة الفرنسية تتقاضى ٤ قروش مقابل لقاء عملها للمدة ذاتها (العامل الفرنسي كان يتقاضى ٨,٨ قروش). تاريخ عمال النسيج الفرنسيين الطويل والحافل بالنضالات، من ثورات ١٧٨٦ و١٧٤٤ إلى الإضرابات العامة في أعوام ١٨٥٣ و١٨٦٣ و١٨٦٧، جعل لبنان منطقة تتواجد فيها "علاقات عمل أفضل" بالنسبة لرأس المال الفرنسي.

اليتامى الذين خلّفتهم الحرب الأهلية كانوا أول مصدر لليد العاملة، لكن تزايد الحاجة إلى العمال دفعت ملاك المصانع إلى اللجوء إلى زعامات القرى لتزويدهم باليد العاملة. تركت هذه الآلية أصحاب المصانع تحت رحمة الزعامات الذين كانوا يكبّدونهم تكاليف إضافية لقاء عمل بناتهم في المصانع (وقد احتفظوا بأجور الفتيات أيضاً). دفعت هذه الكلفة الإضافية ملاكي المصانع إلى توظيف الفتيات مباشرة، دون اللجوء إلى زعيم القرية، مما أدّى إلى نشوء أول طبقة عاملة محلية.

بنت المصنع

مخطئ من يتصور أن وضع المرأة كان نموذجياً قبل وصول المصانع. فقد كانت المرأة تحتل مرتبة متدنية في سلّم التصنيف الاجتماعي في مجتمع مهمش أصلاً. إلا أن هذا الواقع لم يعني على الإطلاق أن "جنة المرأة منزلها". فباستثناء النساء المنتميات إلى الطبقات الاجتماعية العليا، كانت النسوة تعملن في الحقول جنباً إلى جنب مع الرجال. هذا التاريخ من العمل الشاق لم يؤدي إلى حدوث تطور كبير في وضع المرأة، إلا أنه شكل فرصة لاجتماع نساء من قرى مختلفة في مكان عمل واحد و لأول مرة، كما شكل فرصة لاختلاطهن أيضاً مع رجال من عائلات مختلفة.

كان عمّال النسيج يعانون القمع والاستغلال أكثر من أي فئة أخرى من العمال. فمئات العاملات، اللواتي لم تبلغن الثامنة عشر من العمر والكثير منهن كن أطفالاً، كن يحشرن في معامل ليراقبن عملية فتق الشرانق في المياه الساخنة لدرجة الغليان أو ليلقّمن آلات الغزل. بالإضافة إلى هذا العمل الطويل والشاق والخطير، الذي كان يجعل الفتيات مضطرات لاستخدام أدوات ثقيلة تؤثر على صحتهن، فقد كانت الفتيات تعشن في منامات للعازبات قرب أماكن العمل.

في تسعينات القرن التاسع عشر، كانت أكثر من ١٢,٠٠٠ فتاة وامرأة عازبة (٢٣٪ من مجمل القوى العاملة النسائية) تعملن في ١٤٩ مصنعاً حديثاً خارج قراهن. مع حلول العام ١٩١٤ وصل عدد عمال النسيج إلى ١٢٠,٠٠٠ عامل في سوريا ولبنان.

أممية (نسائية) في الجبل

استحضرت الماكينات الفرنسية، عادات فرنسية أيضاً. فمنذ ١٨٤٠، قام أنطوان بورتاليس، المساهم الملك في مؤسسة بورتاليس، بطرد ٤ عاملات فرنسيات تعملن كمعلّمات في معمل بتاتر بعد أن ضبطن وهن "ينشرن أفكاراً ثورية".

لكنّ جهود العاملات الفرنسيات لم تذهب سدى. فقد تعلمت عاملات المصانع مهارات الصراع الطبقي، وابتكرن طرقاً جديدة للتفرقة بين أصحاب المصانع. بحسب خاطر، فإن "بعض النساء كنّ تهدّدن بالذهاب للعمل في المصنع المنافس إذا لم ترفع أجورهنّ، وذلك في اللحظة الأخيرة بعد أن يكنّ وعدن صاحب مصنع معين بالعمل لديه." وقد أدّى هذا التكتيك إلى خلق مشاكل جمّة بين أصحاب المصانع اللذين كان يتهم كلّ منهم الآخر بمحاولة سلبه عاملاته. أما النمط الايطالي في الإضراب الذي يقضي بخفض نوعية الحرير للضغط على ربّ العمل لتحسين شروط العمل، فكان طريقة أخرى اتبعتها العاملات لتحصيل حقوقهنّ. ومع حلول تسعينات القرن الثامن عشر تحول الإضراب إلى وسيلة مُعْلَنة عند العاملات. أثمرت هذه النضالات العمالية ارتفاعاً في أجور العاملات اللبنانيات أربعة أضعاف ليصبح مساوياً لأجر العاملات الفرنسيات.

اقترن إصرار عاملات المصانع في نضالهن من أجل تحسين شروط عملهن بالإصرار على استقلاليتهن الاجتماعية، لدرجة أن الأمهات كن تنعتن بناتهن بـ"فتيات المصانع" إذا ما أردن تأديبهن، والجيران كانوا يعيبون على الرجل الذي تعمل ابنته في مصنع لكونها "خارجة عن السيطرة". هذه النزعة التحررية أثارت حفيظة السلطات التي كانت تلوم، في ذلك، "المتشردين والمحرضين الأوروبيين". ففي حينها كانت تسري شائعات أن محرضين فرنسيين يجوبون القرى وينشرون أفكاراً عن الصراع الطبقي. من غير المؤكد إذا كانت هذه الشائعات صحيحة أم لا، لكن من المؤكد تصاعد الخوف من تطور الوعي لدى العاملات لقيمة عملهن وقوة تحركهن في المصانع.

"خروج عن السيطرة"

حوّل الاستقلال المالي الذي أمّنه العمل الأجير حياة النساء، ففي قمة الطفرة التي شهدها شكلت أجورهن ثلث الدخل الإجمالي. وقد أتاحت لهن تلك الأجور إمكانية تدبّر حاجات المنزل وتعليم الأولاد أو الهجرة أو حتى الاستثمار في أعمال خاصة باستقلال تام عن أزواجهن. على أثر ذلك زادت معدلات الطلاق بشكل مضطّرد، إذ أصبح بإمكان المرأة التحرر من العلاقات الفاشلة وغير السعيدة دون أن تقلق على مصيرها المادي. كما ادّخرت الكثيرات من عاملات المصانع أجورهن وهاجرن ليصبحن تاجرات في أسواق نيويورك وبوسطن المربحة، خاصة في مجال البن والسكر حيث كان الطلب على هذه الكماليات في تزايد.

بالإضافة إلى ذلك، فقد لعب عمل النساء في المصانع دوراً حاسماً في نظرتهنّ لدورهنّ في المجتمع. وقد صُعق العاملون

في المجال الاجتماعي في المهجر الأميركي لغياب مفهوم "ربّة المنزل" لدى المهاجرات اللبنانيات والسوريات. وقد كانت أغلب التقارير تشير إلى حيرة لديهن حين كنّ يسألن عن سبب عدم بقائهنّ لتدبير المنازل في حين يعمل الرجال.

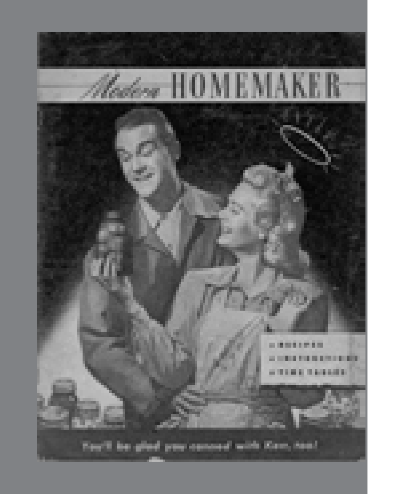
هذا التغيير الجذري في حال المرأة، جعل رجال الدين، مسلمين ومسيحيين، يلعنون "فساد فتيات القرى". وقد خلقت النزعة التحررية والثقة بالنفس والاستقلالية لدى النساء هلعاً أخلاقياً في المجتمع، كما دفعت بتيار يميني أخلاقي جديد إلى النشوء. أراد هذا التيار أن يحصر دور النساء بتدبير المنزل وتربية الأولاد. ورغم أن هذا المفهوم "للمرأة الحديثة" تطور في داخل الطبقة الوسطى الأوروبية، إلا أنه وجد في لبنان قابلية لتبنّيه بتعصب تام. إذ أن الوعّاظ كانوا يعملون على حضّ البنات ليصبحن "ربّات منازل" وعلى أن لا يعملن في المصانع أو يشاركن في الإضرابات أو يطالبن بالاستقلال المالي والتحرر الجنسي. وقد وجد هذا التيار تأييداً في أوساط الطبقة الوسطى في بيروت (ومدن أخرى).

قيم العائلة (الغربية)

بدأت أفكار الوعّاظ أولئك، عن "قيم العائلة" و"العادات والتقاليد"، تتصدر صفحات الصحف والمجلّات. فقد ورد في مجلّة "الهدى"، الصادرة في الولايات المتحدة، مقال يعرّف المرأة الصالحة بـ"المرأة التي تُتْمِم واجباتها المنزلية وتساعد أمها وتكون لزوجها عروساً تعرف كيف تجعله سعيداً وتحول منزله إلى جنّة". أما المرأة الفاسدة، وهي وباء الحضارة، كما أشار المقال، فهي المرأة التي "تصرف مدخولها على ثيابها وتبرّجها".

وفي مجلّة أخرى وردت تعليمات ترشد المرأة على كيفية تدبير المنزل وتعليم الأولاد وتلبية حاجات زوجها. وقد لامت هذه المجلّة المرأة على انشغالها في "مطالعة الروايات الرومانسية وحضور الحفلات" بينما عليهن أن يتفرغن للأمور "الأهم" كالطهي وغسل الأولاد. هذه الأخلاقيات التي أنتجتها الطبقة الوسطى كانت موجّهة للطبقة العاملة إذ أن منازل الطبقة الوسطى كانت تأوي الخدم الذين يقومون بتلك المهام نيابة









عن نساء تلك الطبقة.

لقد كتب خاطر عن تأثير الإعلام العربي الأميركي المكتوب في هذه الحملة الأخلاقية وقد ذكر في كتابه: "شخّص الأخلاقيون، مستخدمين تعابير طبّية، عمل المرأة على أنه المرض الذي يصيب الجسم المجتمعي والنظم الأخلاقية الحديثة" وأضاف: "لقد جمع هؤلاء الكتّاب في جملة واحدة بين عمل النساء والتحرر الجنسي وحددوهما على أنهما مضرّين... وقد حذا هؤلاء حذو الأخلاقيين الأنغلوساكسونيين الذين أحاطوا بهم، محاولين فرض التحديد "الصحيح"، المستقى من تاريخ وحساسية الطبقة الوسطى، لدور كلّ من الجنسين.

المرأة العاملة

وكتحدٍّ لمحاولة إعادة المرأة إلى المنزل، كتبت جوليا دمشقية في مجلة "المرأة الجديدة" الصادرة في بيروت "أن على النساء دخول المجتمع من بابه العريض من خلال عملهن خارج المنزل"، كما كتب داوود النقّاش (من الرجال القلائل المناصرين للمساواة بين الجنسين) معيباً على الرجال محاولتهم إعادة المرأة العاملة لتكون "مجرد أيقونة في المنزل". كما انتقد الكاتب المناصر للمساواة، محمود العقّاد، في مجلّة "مينيرفا" أن "تعليم الفتيات في المدارس يجب أن لا يتمحور حول كيفية كونهم زوجات، إلاّ إذا علّمنا الصبية كيفية أن يكونوا أزواجاً".

جميع هذه النقاشات وضعت المرأة العاملة في المصنع في نقيض تام لصورة الفتاة المطيعة لأهلها وزوجها. وقد كان تمرّدها ينتقل كالعدوة. ففي العام ١٩١٤، أعلنت عاملات التبغ في بيروت إضرابا عاماً وقد حقّقن بفعله ١٥ شهراً من الأجور المدفوعة في السنة الواحدة، كما جعلن أيام العطل الدينية مدفوعة أيضاً وحقّقن مكاسب على صعيد تحسين شروط العمل وزيادة التقديمات الصحية. ويعد هذا النصر استثنائياً حتى بالمقاييس الحديثة.

لقد ارتبط الصراع من أجل المساواة مباشرة بنضال النساء من أجل التغيير، ويقدّم نضال عاملات المصانع دروساً عدّة المرأة اليوم، أهمّها استعادة المرأة لدورها التقليدي في طليعة حركة التغيير. ■

Khater, Akram Fouad : Inventing Home. University of California Press

Quataert, Donald: Textile Workers in the Ottoman Empire, 1650-1922. Binghamton University, State University of New York

مركز الدراسات الاشتراكية

أيام اشتراكية ٢٠٠٧

بين ٦و٩/١٢/ ٢٠٠٧، نظّم مركز الدراسات الاشتراكية مؤتمره السنوي بالقاهرة تحت عنوان "أيام اشتراكية" بمشاركة نخبة من الباحثين العرب والأجانب، بالإضافة إلى استضافته لعمالٍ من جميع الميادين. يأتي المؤتمر في فترة تشهد خلالها مصر نضالات اجتماعية ضد آثار الليبرالية الجديدة، ويسعى إلى خلق نقاش جدّي بين المناضلين والراغبين في تغيير العالم، حول حركات المقاومة، في معناها الواسع، والتحديات التي تواجهها، وكيف يمكن لها أن تكون بداية الطريق إلى مستقبل أفضل للبشرية.



فرح قبيسي

معارك الألفية الثالثة: ميلاد جديد للمقاومة الجماهيرية في العالم

تحدث خلالها: جهاد طمان، سامي رمضاني، كريس هارمان وكمال خليل

شهدت الألفية الثالثة تطورات مهمّة على مستوى الصراع الطبقي في العالم. فقد انعكست الآثار الاجتماعية لسياسة الليبرالية الجديدة بدأب في تدني واضح في مستوى حياة شعوب العالم عامة، وشعوب الدول الفقيرة بشكل خاص. وهو ما عبر عن نفسه في تصاعد ظواهر البطالة والفقر والحرمان من الحد الأدنى من متطلبات الحياة الإنسانية. هذا الصراع تجسّد في غزو أفغانستان، ثم احتلال العراق، والحرب الإسرائيلية على لبنان، وربما تشهد الأشهر القادمة عملاً عسكرياً ضد إيران.

غير أن الوجه الآخر لهذا التوحش انعكس في حركة مقاومة واسعة اتخذت أشكالا عديدة. فمع بداية الألفية انبثقت حركة مناهضة العولمة، ثم اندلعت الانتفاضة الفلسطينية، ومع الإعداد للحرب على العراق ظهرت حركة واسعة مناهضة للحرب، وسارت مظاهرات غير مسبوقة في التاريخ. واليوم، نجد أنفسنا أمام عديد من بؤر المقاومة في العالم والمنطقة ومصر.

فحركات التحرر الوطني في فلسطين والعراق ولبنان وأفغانستان تمثل عقبة أمام مشاريع التوسع الإمبريالي. وعلى الجانب الآخر، نجد تجذيرا في الصراع الطبقي في أمريكا اللاتينية انعكس في الانعطاف المتزايد نحو اليسار، عبر فوز مرشحي اليسار في الانتخابات، وتصاعد الحركات الاجتماعية،

وهو الوضع الذي وجدت الإمبريالية نفسها فيه عاجزة عن مواجهته.

وليست مصر بعيدة عن هذا الصراع. ففي بداية الألفية، ظهرت حركة التضامن مع الانتفاضة لتشهد مظاهرات حاشدة بعد فترة طويلة من الركود خلال التسعينات. وتلاها حركة مناهضة الحرب على العراق، ثم حركة التغيير الديمقراطي. واليوم نشهد نضالاً اجتماعياً غير مسبوق. فمع بداية العام الحالي، تصاعدت الإضرابات العمالية لتعلن من جديد الدور القيادي للطبقة العاملة في التغيير، وانتشرت ثقافة الاحتجاج والتظاهر رفضا لعدم توفر الحد الأدنى من وسائل الحياة، والقمع البوليسي، والفساد.

بين حركتين عماليتين: الحركة العمالية في ١٩٤٦ وعودة النضالات في ٢٠٠٧

إضراب عمال غزل المحلة في ديسمبر ٢٠٠٦ مثّل نقلة نوعية في الحركة العمالية المصرية. لن يختلف كثيرون أن هذا الإضراب كان نقطة البداية لمرحلة جديدة في النضال الاقتصادي-الاجتماعي للطبقة العاملة المصرية، تعد هي الأعلى – وبالقطع الأهم – على الأقل منذ سبعينيات القرن الماضي إن لم يكن منذ أربعيناته.

تستدعي هذه النهضة في الحركة العمالية إلى الأذهان تجربة الأربعينات التي عاشتها مصر وكانت أرفع وأخصب تجربة للنضال النقابي والعمّالي في تاريخ الطبقة العاملة المصرية والتي كان لها الأثر البارز في تاريخ مصر الحديث.

إن العلاقة بين الحركة العمالية والحركة الوطنية، وأزمة علاقة العمال بالسياسة عموماً، وأثر اليسار الستاليني على نهوض الحركة وكبحها، كل تلك أمور كانت حاضرة بقوة في تجربة الأربعينات وهي أمور نحتاج اليوم أن نقرأها ونراجع دروسها إن كان لنضال العمال في ٢٠٠٧ أن يُبنى على التاريخ الكفاحي الرائع للطبقة العاملة.

الحركة العمالية ٢٠٠٧: فرص وتحديات

قراءات وشهادات عمالية من مواقع عديدة ومختلفة من التحركات والنضالات التي تمت خلال عام ٢٠٠٧

الليبرالية الجديدة على الطريقة المصرية

تحدّث خلالها الاقتصادي سمير أمين، فجاء فيها أنه مع صعود جمال مبارك ومجموعة رجال الأعمال إلى صدارة الحكم تسارعت وتيرة سياسات الإفقار الممنهج عن طريق الضرائب والخصخصة وتقليص الدعم، الخ. وبدا في الأفق ترابط ما بين تغيير شكل المجموعة الحاكمة، والسياسات الاقتصادية الجديدة وما صاحبها من تكييف قانونَي التعديلات الدستورية وحزمة القوانين الاقتصادية الجديدة. في ظل هذه المتغيرات بات مؤكداً دخول مصر في مرحلة الليبرالية الجديدة، مما يستدعي تساؤلات حول ماهية هذه الليبرالية وكيفية تطورها، وآثارها على المجتمع المصري.

المسألة القبطية والصراع الطبقي

العنف ضد الأقباط ليس ظاهرة حديثة، وهو يعود إلى أكثر من ثلاثة عقود عندما اندلعت أحداث الخانكة عام ١٩٧٢. لكن اللافت أن حدة العنف الجماهيري قد تصاعدت ضد الأقباط بشكل غير مسبوق خلال هذا العام (٢٠٠٧)، حتى بدا أنه لا يكاد يمر أسبوع دون وقوع حادث عنف بهذا الشكل أو ذاك. قد لا يختلف الكثيرون على أن هناك مشكلة قبطية في مصر، لكن الهوة واسعة بين النظرة إلى هذه الأحداث. فبينما يعطيها البعض صفة المؤامرة الخارجية، يعتبر آخرون أن تفعيل قيم المواطنة هو السبيل إلى تحقيق المساواة بين المواطنين المسلمين والأقباط، بينما يعتبرها آخرون من الدعم الإمبريالي لأجل الضغط على الدولة المصرية لتقديم تنازلات للجماعة القبطية.

كان لافتا أنه في ظل حركة التغيير خلال الأعوام القليلة السابقة، عزف الأقباط على أن ينخرطوا في هذه الحركة، واقتصر تأثرهم بها على تبني تقليد التظاهر، الذي لم يخرج بدوره عن حدود أسوار الكنيسة. وتنبع أهمية قضية الأقباط ليس فقط من أنها قضية الأقليات الأساسية في مصر، ولكن أيضا من الدور الذي يمكن أن تلعبه على صعيد تطورات الصراع الطبقي. فكثيرا ما تنمو النزاعات الطائفية في ظل اشتداد الأزمة الاجتماعية، لأنه بشكل عام كثيراً ما تجد أغلبية الفقراء نفسها، بتشجيع من الدولة والقوى الرجعية، في وضع الباحث عن كبش فداء سهل يتمثل في أقلية ما بين الفقراء. وفي مصر هؤلاء هم الأقباط.

وبخلاف التحليل العام حول وضعية الأقليات وعلاقتها بالصراع الطبقي، وضرورة توحّد الفقراء من مختلف الانتماءات الدينية ضد قوى الاستغلال، عجز اليسار المناضل في مصر إلى يومنا هذا عن الاقتراب من قضية الأقباط عبر بلورة رؤية يمكن أن يجد فيها الأقباط تعبيراً عنهم، أو مخرجاً من حالة الركود الراهن. لذلك، هدفت ندوة الأقباط إلى فتح حوار يكون بداية لبلورة رؤية متماسكة حول قضية الأقباط، من أجل فتح الطريق أمام مشاركة الأقباط فيما يحدث في مصر.

صعود المقاومة في الشرق الأوسط: معضلات وآفاق

تحدّث خلالها سامي رمضاني (العراق)، علي فياض (لبنان) وكريس هارمان (بريطانيا). وجاء فيها أن المقاومة في لبنان والعراق وفلسطين وأفغانستان استطاعت أن تفسد خطط الإمبريالية الأمريكية لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد. كما أن هذه المقاومة شغلت الإدارة الأمريكية عن لعب دورها التقليدي في ضرب القوى اليسارية في أمريكا اللاتينية، التي كانت تعد الحديقة الخلفية للولايات المتحدة.

فالمقاومة في الشرق الأوسط ساعدت في صعود اليسار في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية. وتورط الإدارة الأمريكية في معارك يومية في منطقة الشرق الأوسط في العراق وأفغانستان يجعل أي مخطط أمريكي لضرب إيران في غاية الصعوبة، خاصة بعد فشل إسرائيل، المدعومة أمريكيا، في القضاء على حزب الله، أو تقليل مخاطر صواريخ المقاومة الفلسطينية على المستوطنات الإسرائيلية.

هناك عوامل مشتركة بين حركات المقاومة تلك، هي أنها جميعا ذات طابع إسلامي. هذا الطابع يمكن أن يفهم في إطار أفول نجم اليسار عالمياً. ثاني عامل مشترك هو افتقاد الدعم أو السند الدولي أو الإقليمي، هذا بخلاف حركات التحرر الوطني في الستينات من القرن العشرين، هذا العامل يعد من المعضلات التي تواجه هذه الحركات جميعاً، لكن حركات المقاومة في البلدان الأربعة تواجه العديد من المعضلات الخاصة بكل منها.

فبشكل عام، الوضع في العراق يكتنفه الغموض وعدم دقّة المعلومات في ظل السيطرة الأمريكية على وسائل الإعلام داخل العراق. لكن أهم المعضلات الواضحة في المشهد العراقي هي تعدد فصائل المقاومة وعدم وجود جبهة موحدة، واشتعال الوضع الطائفي والقتل على أساس المذهب، والدور الملتبس للدولة الإيرانية في العراق، إلى غير ذلك من العوامل المعقدة والمتداخلة.

أما الوضع في لبنان، فرغم انتصار مقاومة حزب الله في الحرب الأخيرة التي شنتها إسرائيل، إلا أن وضع المقاومة مازال في خطر نتيجة الوضع السياسي في لبنان وخطر الوقوع في حرب أهلية.

وبالنسبة لفلسطين، فرغم ما أحرزته المقاومة من

زعزعة لاستقرار الكيان الصهيوني ودفع الهجرة الإسرائيلية العكسية، إلا أن المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية ضخمة، ومنها تجويع الشعب الفلسطيني في ظل حصار من قبل الأنظمة العربية والإمبريالية، وهو الأمر الذي فاقم الصراع الدامي بين فتح وحماس على أساس لعب قيادات فتح لدور وسيط الإمبريالية في الداخل الفلسطيني.

وفيما يتعلق بأفغانستان فنحن نعلم جميعا أن السياق الدولي والإقليمي ساعد المقاومة الأفغانية على لعب دور متصاعد في الآونة الأخيرة.

هذه الندوة حاولت تحديد الإطار العام الذي يحكم حركات المقاومة في ظل الإمبريالية الجديدة، والمعضلات التي تواجه تلك الحركات في المرحلة الأخيرة، وذلك في ضوء أهميتها القصوى كعنصر من عناصر الصراع العالمي في مواجهة النظام الاقتصادي والسياسي المهيمن عالميا.

كيف نفهم الدولة الصهيونية؟

تحدث خلالها جون روز (بريطانيا). وجاء فيها أن الفهم الحقيقي لدولة إسرائيل يتطلب فهم الصهيونية، تلك الحركة التي أقامت الدولة وأمدتها باستمرار بالمهاجرين اليهود.

تتباين وجهات النظر حول "دولة إسرائيل". ففي إطار علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة، نجد من يتحدث عن إسرائيل باعتبارها تتحكم في الإدارة الأمريكية، وأنها صانعة القرارات الأمريكية. في المقابل نجد من ينظر إلى إسرائيل على أنها مجرد تابع للقوى الاستعمارية الأكبر، تنفّذ قراراتها وتدافع عن مصالحها. وجهة نظر ثالثة ترى أن إسرائيل أصبحت تقف على قدم المساواة مع باقي القوى الاستعمارية، وما يجمعها معهم هو توافق المصالح.

هذه الآراء المتباينة حول الدور الوظيفي لإسرائيل لها نتائجها المتباينة في تصور حل القضية الفلسطينية. فأي حل للقضية الفلسطينية يجب ألاّ يتجاهل وجود المستوطنين اليهود. كذلك يجب أن تحدّد حركات المقاومة الفلسطينية والحركات السياسة العربية موقفها من هذا التجمع الاستيطاني العنصري.

الثورة البلشفية: تسعون عاما على انتصار العمال

الثورة الروسية ١٩١٧ هي أوّل الثورات العمّالية المنتصرة في التاريخ. ومثلها مثل الثورة الفرنسية، تمثل الثورة الروسية حدثاً مركزياً في التاريخ العالمي الحديث. اليوم، هناك الكثيرون ممن يقولون أن تلك الثورة انتهت إلى غير رجعة وأن ما حدث فيها، وما بشّرت به من نظام اجتماعي، لم يعودا أمران ممكنان في المجتمع المعاصر الذي تجاوز الاستقطاب التقليدي القديم بين العمال والرأسماليين.

لا شك أن العالم تغير كثيراً في التسعين عاما الماضية. لكن لا شك أيضاً أن أصل العلّة التي فرضت الثورة الروسية – استمرار الاستغلال الرأسمالي كأساس للعلاقات الاجتماعية – لا يزال موجوداً. من هنا، فربما يكون من المناسب إعادة قراءة تاريخ الثورة الروسية في عيدها التسعين، لمحاولة اكتشاف الثابت والمتغيّر في عالمنا قياسا بعالم مطلع القرن العشرين. ندوة تسعون عاما على الثورة الروسية تبحث في العلاقة بين الثورة والمستقبل. فهل يمكن أن تتكرر الثورة البلشفية؟ هل يحتاج عالمنا إلى ثورة جديدة تقتلع أساس النظام الاجتماعي الجائر الراهن؟ هل يمكن تخليص عالمنا من الشرور بالإصلاح التدريجي؟ وهل الطبقة العاملة هي القوة الأهم والأكبر والأكثر ثورية في العالم اليوم؟

عودة الروح: صعود النضالات الاجتماعية في مصر

عام ٢٠٠٧ كان عاماً مختلفاً. فقد تزايدت فيه وتيرة النضالات الاجتماعية للقوى والفئات الاجتماعية المختلفة، من الأقباط إلى النوبيين إلى البدو، ومن العمال إلى الموظفين إلى سكّان الأحياء الفقيرة إلى العطشى إلى الباحثين عن الخبز. خلفية صعود النضالات الاجتماعية تمثلت في أمرين أساسيين: أزمة الليبرالية الجديدة المصرية وهجومها السافر على الفقراء، وحالة الحراك السياسي التي تعيشها مصر منذ مطلع الألفية الثالثة. لكن المشكلة الرئيسية أن هذه الحركة لازالت حتى الآن غير مسيسة. وهو الأمر الذي لن يستمر كثيرا. وهذا ما يطرح السؤال حول العلاقة المستقبلية بين الحركة والسياسة: هل سيتم دفنها في حدود العمل المطلبي؟ أم هل ستكبحها أحدى القوى الرجعية أو اليمينية؟ أم ستنطلق إلى حد أن تكون الحركة القائدة للتغيير الجذري في مصر؟

هذه الجلسة الختامية حاولت أن ترسم صورة حية لهذه النضالات في تشابكها وتداخلها، وأن تطرح رؤى سياسية حول أساس هذه النضالات وآفاقها. ■





[فرح قبيسي]

من الأعلى: جانب من الحضور، فواز طرابلسي، علي فياض، طفل ضحية تجاهل الدولة

عبرة من الاستفتاء العام في فنزويلا

عن: "مجلة الاشتراكيين الأمميين" العدد ١١٧، شتاء ٢٠٠٧/٢٠٠٨
http://www.isj.org.uk

قد يواجه اليسار نوعين من الهزائم. النوع الأول وهي الهزائم المدمّرة التي قد تعود باليسار سنوات أو عقود إلى الخلف، والنوع الثاني هو الهزائم الصغيرة التي قد يستفاد منها في استخلاص العبر وتعلم الدروس.

تعتبر هزيمة هوغو شافيز في ديسمبر في الاستفتاء العام حول مسودة الدستور الجديد هزيمةً من النوع الثاني. ولكن، في حال لم يستفد اليسار من العبرة سريعاً، ستتحول الهزيمة الصغيرة إلى فشل مدمّر قد يضع التعديلات الدستورية وكذلك الانجازات التي حققها العمال والفلاحون والفقراء الفنزويليون خلال السنوات الثماني السابقة موضع رهان.

كان للاستفتاء أهمية كبرى لدى الجناح المهيمن في "الشافيزية"، فقد شكّل الوسيلة التي من خلالها أرادوا البناء على نصرهم في الانتخابات الرئاسية العام الفائت. لطالما نظر أنصار هذا الجناح إلى "الثورة البوليفارية" على أنها سيرورة يتم فرضها من أعلى الهرم إلى أسفله وقد اعتبروا أن شافيز سيقدم ما هو لمصلحة أولئك الذين في أسفل الهرم، وقد استخدموا خطاب "سلطة الشعب" كغطاء للدعم النقدي والمتزلف لل"كوماندانتي".

وقد تُرجمت هذه الرؤية للثورة بالبندين الرئيسيين للتعديلات الدستورية السماح لشافيز بالبقاء على سدّة رئاسة الجمهورية مرة أخرى بعد انقضاء الخمس سنوات القادمة وكل سبع سنوات من بعدها، زيادة صلاحياته من خلال إعطائه حق الحكم بإصدار المراسيم التي لا تخضع لا لبرلمانه ولا لهيئات "سلطة الشعب". معظم التعديلات الأخرى المقترحة – كتقليص ساعات العمل وتوسيع نطاق التأمين الاجتماعي ليشمل القطاع العام- كانت بالأساس بمتناول يد شافيز والبرلمان وفقاً للدستور القائم.

هذا النهج الفوقي للثورة هو ما مني بالهزيمة. ولم يكن سبب هذا الفشل الرئيسي هو الحملة التي قام بها اليمين والتي أيّدتها محطات التلفزة الخاصة وأهم الصحف المحلية. فقد جاء عدد أصوات المعارضة أعلى بـ٢٠٠٠٠٠ من العدد الذي حصل عليه مرشحهم الذي هزم في الانتخابات الرئاسية قبل ذلك بـ١٢ شهراً. الأمر المهم الذي حصل هو أن ثلاثة ملايين ممن صوتوا لصالح شافيز في الانتخابات امتنعوا عن التصويت في الاستفتاء وقد كان من بينهم ١,٢ مليون من أصل ٥,٥ مليون ممن وقّعوا على العضوية في الحزب الاشتراكي الفنزويلي الموحد والذي أطلقه "الشافيزيون".

لوحظ وجود توافق شائع على أسباب الامتناع عن التصويت وذلك عبر التعليقات المنشورة على صفحات الموقع اليساري Aporrea والذي يعتبر مصدراً أساسياً للمعلومات الموثقة عن فنزويلا باللغة الاسبانية. ومرةً أخرى تكرر وجود شكاوى مستمرة عن الفساد وغياب الرقابة الديمقراطية عن أولئك الذين من المفترض أن يقوموا بتطبيق النظام الاشتراكي من الأعلى كالوزراء و المحافظين والنواب.

وفي حديث مع الصحيفة الأرجنتينية "باجينا ١٢"، صرّحت أشهر الناشطات الشافيزيات، لينا رون قائلةً: "لقد تعرّضنا للخيانة من قبل العديد من العناصر. أشخاص من أصحاب المراكز في الدولة و المحافظين والحكام والوزراء وأعضاء المحكمة العليا، كلهم قد أداروا ظهرهم للكوماندانتي".

هينز ديترش، ممن ليسوا على أقصى اليسار إطلاقاً، كتب عن "هيمنة طبقة سياسية جديدة وصلت حدود مخالبها إلى حد السيطرة على مطار كاراكاس عبر التأثيرات في أجهزة المخابرات في وزارة الخارجية وفي ترشيح مبالغ لجنرالات في القوات المسلحة لأنشطة اقتصادية أساسية." ويتابع: "شافيز قادر على الوقوف على مسافة معينة من حالات الفساد وحماقة وزرائه وعدم جدّية النقاش في مجلس الوزراء، ولكنه يدفع ثمن ذلك الافتقار للمعلومات حول حقيقة ما يحصل والأسلوب الذي تتبعه حاشيته في القصر الرئاسي المكتظ بالانتهازيين الذين هم أيضا غير مؤهلين للعمل في مناصبهم، لضمان السيطرة البيروقراطية على الإجراءات ولكن ليس بهدف جعلها أقرب إلى الشعب".

ستالين بيريز بورخيس و ثوريون اشتراكيون آخرون من مجموعة "المد الطبقي والاشتراكي"، ممن هم أكثر راديكالية بطروحاتهم اليسارية من ديتريش، تحدثوا عن أن "هناك هيكلية بيروقراطية فاسدة في الولايات وبين المحافظين والوزارات".

وكانت إحدى النتائج هي عدم القدرة على مواجهة الفقر والمعاناة التي ينتجها الاقتصاد الذي لا يزال رأسمالياً: "تتحدث الحكومة عن الاشتراكية والمساواة باعتبارها مشروعاً ولكنها لا تقوم بحل المشاكل الاجتماعية الحيوية كانعدام الأمن ومشاكل السكن ومشاكل الدخل والأجور التي تواجه شرائح واسعة من الناس في حين إن شرائح أخرى تواصل إثراء نفسها من خلال الأعمال والشركات التجارية الكبرى وقوتها الاقتصادية والسياسية."

وثمة خطر كبير من إن هذه الخيبة والخذلان سيزدادان سوءاً في الأشهر المقبلة. فالتضخم المتصاعد بالفعل ينهش المستوى المعيشي للشعب، بالإضافة إلى النقص في بعض السلع الأساسية بسبب رفض المزارعين ومنتجي المواد الغذائية (بما في ذلك التعاونيات الجديدة التي أنشأتها الحكومة) الخضوع للرقابة على الأسعار.

لم يكن السبب الرئيسي لهذه المشاكل السياسات المدمرة لأصحاب الرساميل الكبيرة كما حصل في شيلي في عام ١٩٧٣، بل إنها نتيجة منطق آليات السوق الرأسمالية التي تركت دون مساس. ويكمن الخطر في الاستمرار في تثبيط عزيمة الشعب ومعنوياته في ظل هذه الظروف وكذلك في تمكين اليمين من تجاوز الاحتفالات بهزيمة شافيز في الاستفتاء والمضي قدما في تحقيق انتصارات فعلية لأنفسهم.

لم تحقق الطبقة الوسطى الفنزويلية أي نصر حاسم حتى الآن رغم ما تكنه من كراهية كبيرة لشافيز والنهج البوليفاري. كان خطاب بعض من قياداتهم بعد الاستفتاء يحاول الوصول إلى "المعتدلين"، عناصر "الشافيزمو" الأكثر محافظة. أصدر تيودورو باتكوف، وزير الاقتصاد في فترة منتصف التسعينات والذي من شأنه أن يكون زعيماً

مقبلاً للمعارضة، نداء لهذا الغرض يقول أنه لم يكن لخيار رفض الدستور الجديد أي أمل بالنصر في الاستفتاء "لولا مشاركة جزء هام من مؤيدي شافيز".

انفصل "بوديموس"، حزب اشتراكي ديمقراطي صغير، عن شافيز للحثّ على التصويت ضد الدستور. وليس سراً أن هناك آخرون لا يزالون في الجهاز الحكومي ويريدون الوصول لحل وسط مع المعارضة. فوزير واحد على الأقل قال أن "الفنزويليين ليسوا مستعدين للاشتراكية". هذا النوع من التراجع قد يكون بمثابة كارثة لأعداد كبيرة من الناس الذين، ومنذ أحبطوا الانقلاب ضد شافيز في نيسان ٢٠٠٢، يسعون للمضي قدما في إتباع النهج من الأدنى إلى الأعلى. هذا سيترك الاقتصاد الرأسمالي دون تغيير ومعه آثار التضخم على الأوضاع المعيشية لأعداد كبيرة من السكان دون أي تغيير يذكر. بل سيمنح ثقة مستجدّة للأغنياء ليطلبوا تنازلات اقتصادية على حساب الفقراء وسيترك الحرية للشركات العملاقة، التي تسيطر على معظم وسائل الإعلام، لتسويق ونشر الكره والنفور من بقايا أفكار الإصلاح التدريجي.

كما سيوفر غطاءً لكثير من ضباط الجيش الذين يعيدون ترتيب أمورهم بطريقة لم يجرؤا عليها منذ محاولة الانقلاب الفاشلة. فواحدة من أخطر الأساطير المحيطة بفنزويلا هي التي تُنشر في كتب ومقالات "مارتا هارنكر" و"ديان رابي" وغيرهما وهي أن ضباط فنزويلا العسكريين يختلفون عن أمثالهم في أماكن أخرى في أمريكا اللاتينية. وقد قيل أن التحرك الجماعي الكبير لم يكن هو الذي أنقذ شافيز عام ٢٠٠٢، إنما كان الجيش هو من أنقذه. تلّقت الأسطورة ضربة قاصمة قبل أسابيع من الاستفتاء عندما تحوّل الضابط "راؤول بادويل"، الذي صوّره الشافيزيون كـ"بطل" عام ٢٠٠٢، ضد شافيز بعد أسابيع فقط من استقالته كوزير للدفاع. وسيكون هناك كثيرون آخرون لا يزالون في الخدمة ويشاطرون الطبقة الوسطى في كراهيتها لشافيز. ولا شك في أن أثرياء فنزويلا وحلفاؤهم في وكالة المخابرات المركزية الأميركية سينتهزون أي فرصة للبدء بتنظيمهم.

لا يكفي القول بأن الأمور ستستمرّ كما كانت في السابق عندما يتعرّض النهج الثوري لفشل أو هزيمة وإن كانت صغيرة وغير مدمّرة. جاءت الهزيمة نتيجة الاعتماد على النهج المتّبع من الأعلى إلى الأدنى الذي أدخل بعض الإصلاحات ولكنه لم يمس الاقتصاد الرأسمالي أو الأجزاء الرئيسية من أجهزة الدولة. وستتوالى الهزائم وتتابع ما لم يطوّر النهج المتبع من الأدنى أجساماً خاصة به قادرة على التصرف بصورة مستقلة عن القصر الرئاسي.

لقد أوضحنا من قبل أن الحزب الاشتراكي الفنزويلي الموحد ليس بواحد من هذه الأجسام. فلقد نشأ عبر مرسوم رئاسي من أعلى إلى أسفل وهو يشمل، إلى جانب مئات الآلاف من النشطاء المتفانين، عدداً لا بأس به من البيروقراطيين الفاسدين واللاجئين من قبل أحزاب "ما قبل شافيزية" ما تزال موجودة في كل مستويات جهاز الدولة، وكذلك الناس الذين يحلمون بنموذج كوبي للحاكم، وحتى بعض الرأسماليين الذين يستفيدون من اتصالاتهم. وإذا أخفق الحزب في تحفيز قرابة خُمس أعضائه للتصويت في الاستفتاء، فمن المؤكد أنه ليس أداة للاستعمال في ثورة حقيقية أو حتى في التصدي للثورة المضادة. في أحسن الأحوال، يمكن أن يوفر الحزب جلسات للمناقشة ومن خلالها يمكن أن ينبثق تياراً ثوريا حقيقياً – فقط إذا سمحت القيادة بمستوى حرية في النقاش أعلى من المستوى المسموح به لغاية الآن.

المهمة الأولى لليسار خارج فنزويلا هي، بطبيعة الحال، إظهار التكاتف ضد أي محاولة من جانب بوش في البيت الأبيض لاتخاذ ضعف شافيز الجديد كذريعة لفرض الحلول الدموية على البلد. ولكن المهمة الأولى داخل فنزويلا هي الاستفادة من دروس ٢ كانون الأول/ديسمبر وضمّ العديد من الناشطين الذين بدأوا يلاحظون أن الطريق الإصلاحي للاشتراكية من أعلى ليس خياراً قابلاً للتطبيق.

يوم العيد خرجت لتحضر نومها

وائل

ماذا يريد الموت بعد حلمها؟
والآن، من سيرتجف من الخوف؟
أقفلت الساعة على مأساة.
وغطى الغبار على المشهد.
الحسم يقترب، عنوان موضوع الشعار،
من يريد المزيد؟
يستعيد هيبته، بمزيد من الموت، وبعد؟
هل ستنتظر في البعد الزمني للصورة؟
أم أنها ستصوغ عنوانا بين الركام؟
هي أحياء متباعدة، من يجمع من؟
أن ترحل دون تسجيل نقطة على دفتر،
هو القدر بعينه.
أن يتكرر حلم مزعج على سرير،
إذا، هو الكابوس بعينه.
ترى من سيعيش ليشهد؟
أن لا آلهة لهذا الوميض.
أن تكتب لكي لا تموت، وتتذكر ذلك،
متأخرا، فإنه الموت بعينه.
هو جهاز قد يخزلك، يغزلك.
يتوارى الصوت في زمانه، مدينة أشباح،
ظلّ في هذا المساء، أو دمع مخطوف
في شهوة للرجولة.
تلك وصفة للعبث، وبعد ذلك، ما المطلوب؟
صفة لخارج الصواب، والصراط،
وكل المفردات الغبية.
وبعد، ما هي الصفة للديمومة؟
أن تصلّي للاشيء.
أهو إعلان إلحاد؟
إنه الوجود بعينه.
وبعد، غبار يملأه الغبار
والسخف.
وبعد من سيعيش من بعدي،
ظلي؟ هل هكذا تكون النهاية؟
الموت؟؟

ونلتقي

يتكرر الضجيج في الذاكرة
ليحفر صور مترامية القسوة
في عيون نساء المدينة
والبيوت القديمة..

وجوه بلا ملامح
معلّقة على جثّتي
كالوشم الأخضر
وغيمة تشرين الباردة،
نستها الغجرية قبل رحيلها الهادئ
في حنجرة الليل..

"مطري، ثماري"
همست وعبرت!!

وأنا الوثني العتيق
لا أخفي مزاحمتي للمطر
بطريقه للتساقط
في قصيدة شاعر من دمشق

والمسافة بين "هي" وخشوعي:
حفنة قبائل، كأسي نبيذ
عيون الجائعين، وشهداء..

ونلتقي
أسراب من البنادق
وشبابيك مغزولة من سنابل القمح
في ساحات ممتلئة بالورق اليابس
ونبض الفقراء..

عينيك وعينيك
وأولد من نار..

هاني نعيم

قلناه دون قصد...

"نقسم بالله العظيم، شيعة وسنَة وموارنة وأُرثوذكس وأرمن ودروز والخ.... أن نبقى منفصلين، الى أبد الآبدين، من أجل لبنان العظيم ، آمين."

هذا ما أرادوا لنا أن نردده، أرادوا لنا أن نكون دمية يشعلون بها عذاب الجحيم، أو يرمون بها في نيران ألعابهم السياسية، بينما هم يتسلّون، ويتسامرون ويضحكون ويتلذّذون ويرتشفون فناجين القهوة، المرّة منها والحلوة.

وكلما صرخ أحدنا وجعاً وألماً، يعتبون علينا من السؤال اولاً، ومن ثم يجيبون "نحن في عجز، نحن في فراغ"، القناع يسقط عن وجوه طال وجودها، وجوهاً ثارت علينا لتقول أنها ثارت.

ولكن لطالما كان هذا القناع ساقط، ساقط بفعل الزمن، ولكننا ما زلنا ملتزمين بالقطيع، لم نزل عبيداً للماضي والصور واليافطات، ما زلنا نأبى أن ندرك أنه حان الوقت أن نثور وأن ندرك أنه حان الوقت لأن ننتفض ضد حصون البؤس والهموم، وأن نكسر الأغلال المدججة بالحيرة والضعف.

الكل يمشي في طريق ليست بطريق، فلا ضوء فيها حتى ولا شموع. الكل يرى راعيه في آخر الطريق، نجم يضيء الطريق، نجم من خيال، مدجج بالسواد، مدموج بدماء نزفت من عروقنا.

الى متى؟ حان الوقت لأن نشرد عن هذا الطريق.

رامي



لا لسياسات الافقار والتجويع

